برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ١٣ - ٢٠٠١/٢/١٦

# المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

## البند ٩ من جدول الأعمال

***مقدمة للمجلس ليجيزها***

A

Distribution: GENERAL
**WFP/EB.1/2001/9-C/2**
28 December 2000
ORIGINAL: ENGLISH

# عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - أنغولا ٦١٥٩ (التوسع الأول)

## المساعدات للسكان المتضررين من آثار الحرب

| | |
|---|---|
| **عدد المستفيدين:** | **١ ٠٤٠ ٠٤٠ مستفيدا** |
| | **(٣٦٤ ٠٠٠ امرأة)** |
| مدة المشروع: | خمسة عشر شهرا |
| | (٢٠٠١/٤/١ ٢٠٠٢/٦/٣٠) |
| كمية الأغذية: | ٢٢٨ ٧٨٢ طنا |

**التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)**

| | |
|---|---|
| مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:** | ١٦٧ ٦٧١ ٦٤٤ دولارا |
| التكاليف الحكومية التقديرية: | ٣٩ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار |
| تكاليف التشغيل المباشرة: | ١٤٠ ٤٤٤ ٢٤٣ دولارا |
| مجموع التكاليف: | ٢٠٧ ١٧١ ٦٤٤ دولارا |

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

# مذكرة للمجلس التنفيذي

**الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها**

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.


مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA): Mr M. Aranda da Silva رقم الهاتف: 066513-2201

منسق عمليات الطوارئ (OSA): Mr B. Djossa رقم الهاتف: 066513-2244


الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

# ملخـــص


ما يزال الوضع في أنغولا مزعزعاً إلى حد كبير بسبب حرب العصابات المكثفة، وما انفكت البلاد تشهد تحركـــات واسعة للنازحين نتيجة النزاعات التي تضر بالاقتصاد الريفي وبحالة الأمن الغذائي الشامل.

وبالنظر إلى رداءة موسم عام ٢٠٠٠ والحاجة إلى تطوير برامج لتعزيز الاكتفاء الذاتي بالتعـــاون مـــع الحكومـــة والمنظمات الشريكة غير الحكومية، فإن **البرنامج** سيواصل مساندة السكان الذين نزحوا عن ديـــارهم فـــي الفـــترة ١٩٩٨/١٩٩٩ عبر عمليات توزيع الحصص المجانية إلى حين حلـــول موســـم الحصـــاد الرئيســـي لعـــام ٢٠٠١ (مارس/آذار – أبريل/نيسان)، وحتى ذلك الوقت فإن من المنتظر أن يتمكن معظم هؤلاء النازحين من إرساء آليـــات كافية للتصدي، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وفرص العمالة الموسمية.

وسيتحول البرنامج تدريجياً بعيداً عن عمليات التوزيع العام ليشجع استحداث استراتيجيات الاعتماد الذاتي, وســيتألف برنامجه من ثلاثة عناصر محددة هي: (١) الاستجابة الطارئة عبر عمليات التوزيع المجاني للأغذية (٤٥ في المائـــة من الأغذية) مع التركيز على النازحين الجدد والعائدين؛ (٢) الطوارئ/الإنعاش عبر شبكات الأمان (٢٧ في المائـــة) مع التوجيه نحو المصابين بسوء التغذية؛ (٣) خطط الإنعاش/الإحياء عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل (٢٨ في المائة) بما يدعم الأسر المحرومة من الأمن الغذائي. وسيبلغ متوسط التوزيع الشهري نحو ٢٥٠ ١٥ طناً، وسيكون الرقـــم المستهدف **للبرنامج** لعام ٢٠٠١ هو ما متوسطه ٠٤٠ ٠٤٠ ١ شخص (منهم ٣٥ في المائـــة، أي ٠٠٠ ٣٦٤ مـــن النساء، و٤٠ في المائة، أي ٠٠٠ ٤١٦ من الأطفال). والتوزيع المنتظر للمستفيدين بين العناصر الثلاثة المذكـــورة أعلاه هو ٤٠ في المائة، و٣٠ في المائة، و٣٠ في المائة على التوالي.

وفي منتصف يناير/كانون الثاني سينفذ **البرنامج** وشركاؤه عملية تقدير شاملة للتثبت مما إذا كانت الافتراضات قـــد تحققت (نجاح حملة البذور/الأدوات وتخصيص الأراضي، واستقرار حالة الأمن نسبياً) ومما إذا كانت الاســـتراتيجية الجديدة قابلة للتنفيذ في كل المقاطعات في ٢٠٠١/٤/١، وإذا كان الجواب بالنفي فسيتم وضع خطط احترازية علـــى مستوى المقاطعات بما يتيح **للبرنامج** صقل تدابير تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وتعديلها لتغدو أشـــد فعاليـــة تبعاً لتغير الظروف. وإذا ما اقتضى الأمر فإن مستوى المساعدات سينقّح ليراعي التعديلات المدخلة/المتوقعة وليكفل توافر موارد كافية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

وبالنظر إلى الظروف الأمنية وأحوال الطرق السائدة فإن عملية الإمداد ستستمر في استخدام النقل الجوي بشكل طاغ لتسليم المعونة إلى المناطق الداخلية من البلاد, وستواصل الحكومة المساهمة في عمليات البرنامج عبر توفير إعانـــة الوقود والإعفاء من رسوم الإقلاع والهبوط/التوقف.

وسيتطلب المشروع الذي يستغرق خمسة عشر شهراً من **البرنامج** تقديم ما مجموعه ٦٤٤ ٦٧١ ١٦٧ دولاراً، بمـــا في ذلك ٨٣٩ ٣١٥ ٣٩ دولاراً كتكاليف أغنية.


# مشروع القـــرار

أجاز المجلس عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أنغولا ٦١٥٩ (التوسع الأول) – المساعدات للسكان المتضررين مـــن آثار الحرب الوثيقة (WFP/EB.1/2001/9-C/2).

# سياق ومسوغات العملية

## سياق الأزمة

١- منذ استقلال البلاد عام ١٩٧٥ كانت هناك عدة محاولات للتوصل إلى السلام بين حكومة أنغولا والجبهة الوطنية للاستقلال التام لأنغولا (جبهة يونيتا). وكانت آخر هذه المحاولات بروتوكول لوساكا. ويحدد هذا البروتوكول الذي أبرم في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ مواعيد نهائية للاندماج العسكري والسياسي. ورغم إقامة حكومة للوحدة والمصالحة في ١٩٩٧/٤/١١ فإن وتيرة التقدم نحو تنفيذ البروتوكول كانت أبطأ من المتوقع، بل أنها توقفت في نهاية الأمر. وبدأت الأوضاع بالتدهور في أوائل عام ١٩٩٨ حيث انهارت المحادثات واستؤنفت في الحرب ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، واستمر ذلك على مدار عام ١٩٩٩. واستؤنفت حركات النزوح الواسع للسكان في المرحلة الأخيرة من عام ١٩٩٨.

٢- ومنذ نهاية عام ١٩٩٩ فإن العمليات الهجومية الحكومية العسكرية الواسعة، بما في ذلك الاستيلاء على بايلوندو وآندولو (وهما من معاقل حركة يونيتا) قد أضعفت كثيرا من قدرة تلك الحركة على شن حرب تقليدية, وأضحى النزاع المدني الآن حرب عصابات تتسم بهجمات منتشرة على المرافق العسكرية والمدنية المحلية، وبحوادث انفجار ألغام، وبقصف للتجمعات الحضرية الضخمة من حين إلى آخر. وقد استمرت تحركات المجموعات السكانية النازحة. وتقتصر ممارسة الإنتاج الزراعي على المناطق الآمنة مع قدرة محدودة على الوصول إلى الأسواق، كما أن الحركة على الطرق غير مأمونة في مناطق شاسعة، وهناك ضعف متزايد إزاء انعدام الأمن الغذائي وذلك من الناحية الجغرافية وضمن التجمعات السكانية. ومع تغير طابع الحرب فإن من المنتظر أن تتواصل تحركات النازحين.

٣- كانت أنغولا قبل الاستقلال تتمتع بالاكتفاء الذاتي في كل المحاصيل الرئيسية باستثناء القمح. على أن الحرب الأهلية المستمرة أدت إلى الانهيار التدريجي للاقتصاد الوطني. وتشهد عواصم المقاطعات والبلدات انكماشا في فرص العمل وإفقارا عاما للسكان الحضر. وتفاقمت هذه الظواهر بفعل تدفق النازحين الذين ينافسون المقيمين المعدمين على عدد متناقص من فرص العمل. وفي المناطق الريفية فإن هناك تحولا في هيكل نظم الإنتاج الزراعي بعيدا عن الزراعة التجارية ونحو زراعة الكفاف المكيفة أساسا لتلبي الاحتياجات الاستهلاكية الفورية. ومع تناقص الفرص المتاحة للأسر الريفية لاكتساب دخول غير زراعية، فإن سكان الريف غدو بدورهم أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي وأشد ضعفا أمام الآثار الدورية لموجات الجفاف والفيضان، ولفقد كبار أفراد الأسر، وما إلى ذلك. وعلى المستوى الوطني فإن البلاد أصبحت تعتمد على واردات الأغذية وعلى المعونات الغذائية منذ عقد الثمانينات.

٤- خلف تدهور مستوى الرعاية الصحية الأولية التي توفرها الخدمات الصحية العامة أثرا مباشرا على مدى ضعف الأسر إزاء انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المرض, ويتجلى ذلك مباشرة بطريقتين اثنتين: الأولى عبر خفض المتحصلات الغذائية والقدرة على الامتصاص التغذوي نتيجة الإصابة بأمراض مثل الزحار، والملاريا، وما شابه ذلك؛ والثانية من خلال الفقد المؤقت أو الدائم للأيدي العاملة الأسرية بسبب أمراض قابلة للتفادي و/أو قابلة للعلاج مثل الملاريا. والأثر السلبي المباشر لانهيار خدمات الصحة العامة على الأمن الغذائي على المستويين الوطني والأسري جسيم للغاية.

٥- تعتمد أنغولا على قطاع النفط للحصول على ٩٠ في المائة من عائدات النقد الأجنبي. غير أن معظم هذه العائدات يستخدم في تمويل الجهود الحربية وفي خدمة الديون الأجنبية التي تبلغ ١٢ مليار دولار، مما يحد كثيرا من مستوى الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة. ووفقا لوثيقة صندوق النقد الدولي المعنونة "التنمية الاقتصادية الأخيرة" فقد ارتفع معدل التضخم من ١٣٥ في المائة خلال عام ١٩٩٨ إلى نحو ٣٣٠ في المائة عام ١٩٩٩، ثم إلى ٤٣٨ في المائة عام ٢٠٠٠ . وقاد ذلك إلى مزيد من التدهور في القدرة الشرائية للأنغوليين. وفي مارس/آذار ٢٠٠٠ ألغت الحكومة إعانات الوقود، مما أسفر عن زيادة في تكاليف المعيشة.

٦- وتبرز ملامح الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية التي تعاني منها أنغولا اليوم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا التقرير احتلت أنغولا المرتبة ١٦٠ من أصل ١٧٤ بلدا قيد البحث، وهو ما يشكل هبوطا من المرتبة ١٥٦ التي كانت عليها عام ١٩٩٨. وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٥ زاد عدد السكان الحضر فارتفعت نسبتهم من ١٥ في المائة إلى نحو ٥٠ في المائة من مجموع سكان البلاد. وأسفر ذلك عن قيام مستوطنات حضرية عشوائية هائلة، وزيادة ضخمة في عدد الأطفال المشردين، وارتفاع مستويات العنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية. وغدت المستويات المرتفعة للغاية من الفقر المطلق والنسبي حقيقة واقعة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

## تحليل الأوضاع

٧- يمكن وصف الوضع السياسي/الأمني الحالي في أنغولا بأنه حرب عصابات واسعة وشديدة. وبسبب تضافر عوامل القتال النشط، وهجمات العصابات، وحوادث الألغام، وقصف الأهداف المدنية من حين إلى آخر فإن هناك مستوى عاليا من انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وهذه الظروف تخلق أمام الوكالات الإنسانية صعوبات بالغة وتحديات هائلة في سعيها للقيام بعملها. وبناء على طلب الحكومة والجهات المانحة فقد قام **البرنامج** والوكالات الإنسانية الأخرى بتوسيع نطاق العمليات. وتم هذا التوسع في بعض المناطق التي انفتحت مؤخرا، وفي حين أن من المنتظر مواصلة ذلك خلال العام المقبل فإن من المرجح أن يكون ذلك على نطاق محدود فحسب وأن يقتصر على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة سيطرة تامة وتتسع فيها رقعة المساحات الأمنية.

٨- وما تزال أنغولا تعاني من تحركات واسعة للنازحين، ولاسيما في المناطق المحيطة بمالانجي، وكويتو، وهوامبو، ولوينا. ودفع القتال الأخير إلى بعض الحركات السكانية الواسعة في مقاطعات أويجي، ولواندا سول، وكواندو كوبانغو، وموكسيكو.

٩- وتعتبر موجات النزوح العامل الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي في البلاد، ولاسيما في حالة المدن المحاصرة. ومعظم النازحين هم من فئة مزارعي الكفاف, وقد أضعف الانفلات الواسع لحبل الأمن بشدة من قدرة المجموعات السكانية المقيمة، الحضرية منها والريفية على حد سواء، على الحصول على الأغذية. وتتمثل العوامل البارزة لذلك في تدهور الشبكات التجارية والخدمات الأساسية، والافتقار إلى المدخلات الزراعية، وصعوبة الوصول إلى الحقول خارج المناطق الأمنية، واقتسام الموارد الغذائية المحدودة مع أفراد العائلات الممتدة.

١٠- وبما أن معظم طرق المقاطعات ما تزال مغلقة، وبالنظر إلى أن السفر على الطرق القليلة المفتوحة يتسم بالخطر فإن التحركات العادية للسلع والناس مقصورة على مناطق صغيرة من البلاد. وقد أدى ذلك إلى تدهور مأساوي في شبكات التجارة الريفية وفيما بين المقاطعات وانخفاض شديد في الخدمات الأساسية وفي توافر المدخلات الزراعية الأساسية.

١١- ويفرض النزاع الجاري وخطر الألغام الأرضية قيودا ضخمة على استخدام الأراضي الزراعية. وفي العديد من المناطق أجبر المزارعون على التخلي عن أراضيهم بعد تزايد مخاطر زراعة محاصيلهم وحصادها. وأصبح من شبه المستحيل فعليا ممارسة نظام تناوب الإراحة الذي أتبعه المزارعون تقليديا بالنظر إلى قلة الأراضي الآمنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أعمال السرقة أو السلب شائعة في العديد من المناطق، مما دفع بالمزارعين إلى حصاد المحاصيل في مواعيد سابقة لأوانها. ويقتصر الإنتاج الحيواني العادي الآن على مقاطعة أو مقاطعتين في المناطق الجنوبية الغربية القصوى، كما أن قطعان الأبقار عبر البلاد قد منيت بخسائر جسيمة. ووفقا لتقديرات البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية التي زارت أنغولا بين ١٦ أبريل/نيسان و٤ مايو/أيار ٢٠٠٠ فإنه على الرغم من المعدلات الطيبة لهطول الأمطار فإن مجموع إنتاج الحبوب (٥٠٤ ٠٠٠ طن) في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان أدنى بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في العام السابق. وقدرت المتطلبات من واردات الحبوب من أبريل/نيسان ٢٠٠٠ إلى مارس/آذار ٢٠٠١ بنحو ٧٥٣ ٠٠٠ طن، منها واردات تجارية تبلغ تقديرا ٤٢٠ ٠٠٠ طن. وحسب التقديرات فإن الحاجة تدعو إلى ٣٣٣ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية في الفترة ذاتها, وعلى هذا فإن الأمر سيقتضي مساعدات واسعة من **البرنامج** إلى أن يحل موسم الحصاد المقبل في أبريل/نيسان ٢٠٠١.

١٢- وينعكس تضافر حالات نقص الأغذية ورداءة المرافق الأساسية للصحة والإصحاح في أنغولا في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال, ووفقا للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لعام ١٩٩٩ المنشور في أنغولا فإن ا لتقديرات تشير إلى أن ربع الأطفال يفارقون الحياة قبل بلوغ سن الخامسة, وتقدر معدلات الوفيات الولادية بنحو ١ ٢٨١ حالة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، بينما يبلغ متوسط العمر المرتقب ٤٥ سنة (بالمقارنة مع متوسط قدره ٥١ سنة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وتعزى المعدلات العالية للوفيات والأمراض إلى العوامل المتداخلة التالية: جائحات الأمراض مثل الملاريا، وشلل الأطفال، والزحار (المرتبط برداءة المياه/الإصحاح وضعف تغطية حملات التحصين)؛ وسوء التغذية الناجم عن الافتقار إلى الأغذية الكافية والغنية بالبروتين، ونقص العناصر المغذية الدقيقة، والتعرض المتكرر للأمراض المعدية؛ وتعذر الوصول إلى الخدمات الصحية العامة وشح إمدادات العقاقير. وطبقا للتقديرات فإن ٦٢ في المائة من السكان محرومون من إمدادات مياه الشرب النقية، و٦١ في المائة منهم يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المناسبة، و٧٠ في المائة لا يمكنهم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

١٣- ووفقا لتقدير التنمية البشرية في أنغولا لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن النساء والأطفال يعانون أشد المعاناة من الحرب وأنهم يشكلون المجموعة الأكثر حرمانا في المجتمع الأنغولي، حيث أنهم يمثلون نسبة ٧٠ في المائة من النازحين. وتعاني النساء الأنغوليات من معدل من أعلى معدلات الوفيات في العالم, أما عدد الأسر التي تترأسها النساء فمرتفع وآخذ بالازدياد، كما أن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجال والنساء أصبح أقل تميزا. وهذه الأسر أكثر فقرا في العادة إلى جانب أنها تزرع رقعا أقل بسبب الافتقار إلى اليد العاملة والأدوات. وفي معظم المناطق الريفية فإن النساء محرومات من الخدمات الصحية.

١٤- ورغم أن الإحصاءات تعرض حالة من استمرار الفقر المدقع والمعاناة الإنسانية، فإن الوضع قد تحسن في العديد من المناطق الأنغولية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وأسهمت مساعدات **البرنامج** الغذائية، إلى جانب المعونات الإنسانية، في التحسن العام في معدلات سوء التغذية الحاد. ومن المقبول عموما أن الحالة قد انتقلت من مرحلة الطوارئ الشديدة خلال أواخر عام ١٩٩٨ والنصف الأول من عام ١٩٩٩ إلى مرحلة الأزمة المطولة. ورغم توقع حدوث تحركات جديدة واسعة للنازحين في عام ٢٠٠١، فإن الأنشطة الإنسانية في المناطق المفتوحة خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ قد تركت أثرا إيجابيا لا على الحالة التغذوية فحسب للسكان المتضررين بالحرب في أنغولا، بل وأيضا على أوضاعهم المعيشية العامة.

١٥- وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ فإن غالبية النازحين ستكون قد عانت من حالة النزوح بين ١٨ و٢٤ شهرا، ومن المأمول أن يكونوا قد استفادوا من برامج التوطين الزراعي المؤقت. ومن المفترض أن إنتاج الأغذية من هذه البرامج واستحداث مصادر دخل بديلة واستراتيجيات أخرى للتصدي في أعقاب هذه الفترة من النزوح والخلل العنيف الواسع سيتيحان اعتماد نهج أمتن موجه نحو مرحلتي الطوارئ/الإنعاش خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ولذلك فإن استراتيجية **البرنامج** ينبغي أن تتسم بالمرونة والاستجابة بغية ضمان تمكن أولئك الذين ما يزالون الأشد ضعفا من الاستفادة من مساعدات الطوارئ من جهة، وتشجيع أولئك الذين استحدثوا استراتيجيات محدودة للتصدي على الاستفادة من الأنماط الأخرى لمساعدات الطوارئ/ الإنعاش من جهة أخرى.

## أوضاع النساء

١٦- واصل النزاع المطول في أنغولا تعميق محنة النساء الأنغوليات اللواتي يشكلن نحو ٧٠ في المائة من النازحين في البلاد. ونتيجة تفكك النظام الأسري بفعل الحرب فقد تولت غالبية النساء الأنغوليات رئاسة أسرهن ومسؤولية توفير لقمة العيش للأسر الكبيرة نسبيا (خمسة أفراد على الأقل) وبوسائل اقتصادية قليلة للقيام بذلك. ومعدلات وفيات النساء عالية للغاية في أنغولا، وهو ما يرجع أساسا إلى تعرضهن للمخاطر في جهودهن لتوفير الوقت لأسرهن: فهناك نسبة عالية من النساء في صفوف ضحايا الألغام، حيث أن العديد منهن يقطعن أكثر من ٢٠ كم في اليوم بحثا عن الغذاء، والحطب، والمواد الأساسية الأخرى, كما أن تدهور المرافق الأساسية الصحية، ولاسيما خدمات الرعاية الصحية للأمهات في المقاطعات، يزيد من تفاقم المعدلات العالية جدا بالفعل في صفوف النساء. وتشمل العوامل المهمة الأخرى نقص الأراضي المتاحة للأغراض الزراعية في المناطق الآمنة والمحمية، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الفتيات، وهو ما يسفر عن ارتفاع مستويات الأمية وانخفاض مستوى المهارات. والنساء هن أشد المجموعات حرمانا في المجتمع الأنغولي، كما يتضح من المرتبة المنخفضة التي تحتلها البلاد وفقا لمؤشر التنمية المتعلق بالتمايز بين الجنسين حيث تحتل المرتبة ١٦٠ من أصل ١٧٤ بلدا (تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠).

١٧- ويبذل المكتب القطري **للبرنامج** في أنغولا جهودا حثيثة للوفاء بالتزامات **البرنامج** تجاه النساء، ولاسيما في ميادين بناء القدرات وتنفيذ المشروعات المتمحورة حول المرأة (مثل مشروع طحن الحبوب للمجموعات النسائية ومشروع الفتيات المشردات، واللذان يتلقيان المساندة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل). ويزمع المكتب تعزيز قدرته على الوفاء بالالتزامات تجاه النساء عبر خلق بيئة ميسرة وإنشاء الآليات اللازمة لتوسيع مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ وإدارة مشروعات الغذاء مقابل العمل، وعمليات توزيع أغذية الطوارئ، وتخطيط المشروعات الخاصة. وكأمر ذي أولوية فإن المكتب سيكفل امتثال الشركاء المنفذين للمبادئ المحددة في التزامات **البرنامج** تجاه النساء.

## استجابة البرنامج

١٨- بين نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ وفر **البرنامج** المساعدة للسكان المتضررين من الحرب عبر تسع عمليات طوارئ وثلاث عمليات للإغاثة الممتدة والإنعاش، بما يصل إلى نحو ١٧٩ ٧٨٣ طنا بقيمة إجمالية قدرها ٤٩٢,٥ مليون دولار. وخلال هذه الفترة أمكن الوصول في المتوسط إلى ١,٢ مليون شخص من المتأثرين بالحرب سنويا، ووصل هذا الرقم إلى ذروته في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ حين بلغ ٢ مليون شخص في السنة (انظر الملحق الرابع).

١٩- وفي مارس/آذار ١٩٩٦ أطلق **البرنامج** عمليته الأولى للإغاثة الممتدة تحت اسم أنغولا ٥٦٠٢. ونفذت هذه العملية عددا من أنشطة الإحياء وسعت إلى إعادة توطين السكان في ديارهم الأصلية. وخلال المرحلة الأولى من هذه العملية وفي مرحلتي التوسع اللاحقتين انخفض عدد المستفيدين المزمعين من ١ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى ٦٦٢ ٠٠٠ نسمة، وزادت نسبة أنشطة الإحياء/التوطين تدريجيا بحيث وصلت إلى نحو ٥٢ في المائة من مجموع التزامات السلع الغذائية. غير أنه بالنظر إلى تجدد النزاعات وما تبعها من موجات نزوح فقد تمت الموافقة على عملية الطوارئ ٦١٣٨ في ١٩٩٩/٦/١٥ لمدة أربعة أشهر (سبتمبر/أيلول – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩) بتكلفة إجمالية قدرها ٣٧,٥ مليون دولار لمساعدة قرابة ٨٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢٠- وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ أجاز المجلس التنفيذي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٥٩ التي تغطي الاحتياجات الغذائية الأساسية لنحو ١ ١٢٧ ٤٠٠ من المتأثرين بالحرب لفترة تمتد من يناير/كانون الثاني وحتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. وقدرت القيمة النقدية لهذه العملية بزهاء ١٥٨ ٣٦٦ ٤٨٤ دولارا. ووافق المجلس التنفيذي على زيادة لاحقة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وقد تمت التوصية بهذه الزيادة نتيجة عملية شاملة لاستعراض وتقدير الاحتياجات جرت في مارس/آذار – أبريل/نيسان عام ٢٠٠٠، والتي أظهرت زيادة ملحوظة في عدد المستفيدين الذي وصل إلى ١ ٥٤٤ ٩٠٠ مستفيد.

٢١- وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ وزع **البرنامج** ١٢ ٥٠٠ طن في المتوسط من سلع المعونة الغذائية كل شهر على ما متوسطه ١ ٠٠٠ ٠٠٠ مستفيد بما مجموعه ١١٢ ٥٠٠ طن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. ويرجع النقص مقابل الأعداد المزمعة للمستفيدين والمستويات المنشودة للتوزيع إلى عقبات تتعلق بشؤون الإمداد والنقل وخطوط الإمداد مما استدعى بصورة متزايدة القيام بأنشطة المعونة الغذائية الموجهة. ومن أصل مجموع الكميات الموزعة تم توجيه ٧٠ في المائة تقريبا إلى المجموعات الضعيفة من النازحين والسكان المقيمين كحصص إغاثة عامة، و٢٧ في المائة إلى الأفراد المصابين بسوء التغذية المعتدل والحاد في مراكز التغذية العلاجية والتكميلية، إلى جانب المجموعات الضعيفة الأخرى التي تتلقى المساعدة في ظل برامج التغذية المؤسسية. واستخدم الرصيد المتبقي من الموارد (٣ في المائة) في مساعدة العائدين والمشاركين في خطط الإحياء في صورة حصص للغذاء مقابل العمل.

٢٢- ومن الواضح أن مساعدات **البرنامج** الغذائية أسهمت في الانخفاض العام في معدلات سوء التغذية الحاد. فبين منتصف عام ١٩٩٩ ومنتصف عام ٢٠٠٠ هبطت المعدلات العامة لسوء التغذية من ١٧ إلى ٤ في المائة في هوامبو، ومن ٣٢ إلى ٣ في المائة في مالانجي، ومن ١٣ إلى ٤ في المائة في كويتو، ومن ١٦ إلى ٤ في المائة في مينونغي.

## السياسات والبرامج الحكومية

٢٣- مانزال قدرة الحكومة الشاملة على الاستجابة محدودة, على أنه منذ مطلع عام ١٩٩٩ فقد التزمت الحكومة الأنغولية بتوطين النازحين بصورة مؤقتة في أراض زراعية إنتاجية. ورغم أن ذلك تعرقل عام ١٩٩٩ بسبب ضيق المساحات المتاحة من الأراضي المنزرعة والمطهرة من الألغام وقلة إمدادات البذور والأدوات فإن الحكومة مضت قدما في تنفيذ هدف السياسات هذا. وأتاحت تغطية الإدارة الحكومية لمناطق جديدة الفرصة لتنفيذ عمليات متوسطة الحجم لإعادة التوطين والعودة. وبحلول نهاية أكتوبر/تشرين الأول، تم نقل ١٨٦ ٥٠٠ نازح إلى مواقع جديدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقديرات تشير إلى أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية خلال العام. وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والإندماج بصورة وثيقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستحداث معايير تشغيلية دنيا لإعادة التوطين والعودة. وبالإضافة إلى التوطين المؤقت فإن الحكومة تعمل في الوقت الراهن (في

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠) على وضع مبادئ توجيهية، سترفع إلى مجلس الوزراء، لبرنامج رائد للانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة المساعدة الإنمائية، بما يؤكد التزامها إزاء القضية المعنية.

### ⇦ *المساهمات غير المباشرة*

٢٤- ستواصل الحكومة مساهمتها بوقود الطائرات من نوع A-1 (٠,٠٥٢ دولار للتر الواحد مقابل سعر السوق البالغ ٠,٢٤٤ دولار للتر). ويعتبر ذلك إسهاما مهما في تكاليف النقل التي يتحملها **البرنامج**. وتشمل المساهمات الأخرى المنتظرة من الحكومة الإعفاءات من رسوم الإقلاع والهبوط والتوقف والملاحة لطائرات الركاب والنقل، ومن رسوم الركاب والبضائع في المطارات، وتوفير أماكن العنابر في عدد من المواقع في المقاطعات. كما يتوقع أن تفي الحكومة بالتزامها برد رسوم الموانئ المحصلة من واردات **البرنامج** الغذائية. وقد بلغت قيمة المساهمات الحكومية الإجمالية من خلال الإعفاءات من الرسوم أو ردها ما يعادل ٣.٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ (١,٩ مليون دولار من وقود الطائرات A-1، و٠,٧ مليون دولار من رسوم الإقلاع والهبوط/التوقف، و١ مليون دولار من رسوم الموانئ)، و٩,٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ (٦,٣ مليون دولار من وقود الطائرات A-1، و١,٤٥ مليون دولار من رسوم الإقلاع والهبوط/التوقف، و١,٥٥ مليون دولار من رسوم الموانئ). وتقدر قيمة هذه المساهمات عام ٢٠٠٠ بنحو ١٦,٥ مليون دولار (١٤,٥ مليون دولار من وقود الطائرات A-1، و١,٣ مليون دولار من رسوم الإقلاع والهبوط/التوقف، و٠,٧ مليون دولار من رسوم الموانئ).

### ⇦ *المساهمات المباشرة*

٢٥- أكدت الحكومة رسميا في مايو/أيار عام ٢٠٠ مساهمتها بمبلغ ٣ ملايين دولار (بالعملة المحلية) في العملية الجارية للإغاثة الممتدة والإنعاش. وينتظر تسديد هذا المبلغ في مجرى عام ٢٠٠١.

### ⇦ *البرنامج الحكومي الوطني للمساعدات الإنسانية*

٢٦- في يوليو/تموز عام ١٩٩٩ أنشأت الحكومة اللجنة الوزارية للمساعدات الإنسانية. وأطلقت هذه اللجنة برنامج الطوارئ الوطني للمساعدات الإنسانية المقرر تنفيذه على مرحلتين هما: (١) الاحتياجات الغذائية واحتياجات الطوارئ الأخرى و(٢) إعادة توطين النازحين وتوزيع الأراضي والبذور/الأدوات. وتشمل المرحلة الأولى (٢١,٥ مليون دولار) توريد ونقل السلع/المدخلات غير الغذائية, أما المرحلة الثانية فتتضمن برنامجا زراعيا وبرنامج مساعدات لإعادة توطين النازحين. وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى، وخصص للمرحلة الثانية مبلغ ١٧.٧ مليون دولار (من أصل ٣٤ مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توفير ١٥.٤ مليون دولار لأنشطة البرامج الزراعية الأخرى.

## مسوغات توفير المساعدة

٢٧- مع استمرار النزاع في العديد من الأقاليم فإن عمليات العودة/إعادة الاستيطان ستكون محدودة خلال العام المقبل، مما يعني إن عددا كبيرا من الناس سيظل معتمدا على مساعدات الإغاثة.

٢٨- وسيؤدي النزاع المتواصل، وانخفاض مستوى النجاح الذي حققته مشروعات توزيع الأراضي، وهبوط حجم محصول الحبوب والضآلة الشديدة للفرص المدرة للدخل خارج قطاع الزراعة إلى استمرار المستويات العالية لهشاشة الأوضاع خلال السنة المقبلة. ومن المنتظر أن يستمر النزاع بحدته المنخفضة التي وسمت الأشهر الاثني عشر

الماضية، وسيسفر عن زيادة في العدد الإجمالي للنازحين المؤكدين. وستظل قدرة النازحين على الاندماج بالاقتصاد المحلي معرقلة بسبب صعوبة الوصول إلى أراض منزرعة أفضل والركود الحالي الذي تعاني منه الأوضاع الاقتصادية على مستوى المقاطعات. وسيحتاج حتى أولئك النازحين القادرين على العودة إلى مواطنهم الأصلية إلى المساندة إلى أن يحل موسم الحصاد في الربع الأول من عام ٢٠٠١.

## الاستراتيجية والأهداف

٢٩- مع انتقال أنحاء من أنغولا من مرحلة الطوارئ الحادة إلى مرحلة الأزمة الممتدة فإن الاستراتيجية الجذرية للعملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش هي إتاحة الانتقال من العمليات الواسعة لتوزيع الأغذية مجانا إلى نهج موجه يشجع تدريجيا على تطوير استراتيجيات الاعتماد الذاتي. ومن المهم استعراض الوضع بانتظام والحفاظ على قدر كلف من المرونة للتكيف مع الظروف و الاحتياجات المتغيرة حال قيامها.

٣٠- وبالنظر إلى رداءة موسم عام ٢٠٠٠ والحاجة إلى استحداث برامج لتعزيز الاعتماد الذاتي بالتعاون مع الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، فإن **البرنامج** سيواصل مساعدة المجموعات الضخمة من السكان الذين نزحوا عن ديارهم في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ عبر عمليات توزيع الحصص الغذائية المجانية إلى أن يحل موسم الحصاد الرئيسي لعام ٢٠٠١ (مارس/آذار – أبريل/نيسان) حينما تنتهي العملية الجارية للإغاثة الممتدة والإنعاش. وبحلول ذلك الوقت فإن من المنتظر أن يكون معظم الناس الذين نزحوا في موجات واسعة في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ قد تمكنوا من إرساء آليات وافية للتصدي، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وفرص العمالة الموسمية. وبعد هذه الفترة فإن مساعدات **البرنامج** الغذائية المجانية ستقدم حصرا لمدة محدودة، وستوجه بعناية إلى أولئك الذين وفدوا مؤخرا منذ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٠، حينما أرسي نظام **البرنامج** الجديد للتسجيل.

٣١- ستكون التزامات **البرنامج** تجاه النساء جزءا أصيلا من استراتيجية تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وسيتواصل انخراط النساء بنشاط في جميع جوانب العملية وسيستفدن من الأصول المنشأة عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل. وقدر المستطاع ستوزع الأغذية مباشرة على النساء، وسيشركن بصورة متزايدة في الإدارة وفي فرق توزيع الأغذية. وستشارك النساء على قدم المساواة في عملية وضع القرارات. وستتم مساندة الأنشطة المدرة للدخل حيثما أمكن لتمكين النساء وللنهوض بأوضاعهن الاقتصادية.

### توجيه المعونة

٣٢- في مطلع عام ٢٠٠٠ اقترح **البرنامج** على الجهات الشريكة الإنسانية تشكيل جماعة عمل لتوجيه المعونة تتولى التماس الطرق اللازمة للنهوض بعملية التوجيه وتحسين أثر المساعدات الغذائية في البلاد. وقررت هذه الجماعة، التي تألفت من مختلف المنظمات غير الحكومية وبعض وكالات الأمم المتحدة (**البرنامج**، منظمة اليونيسيف، منظمة الأغذية والزراعة)، أن الوقت قد حان للتفكير بسبل للتحرك ببطء من مرحلة التوزيع العام للأغذية إلى نهج أشد توجيها، وألمحت إلى ضرورة إرساء نظام جديد للتسجيل. وقررت جماعة العمل أيضا استقدام بعثة من خارج أنغولا لاستعراض الوضع. وقد أوفدت البعثة في مايو/أيار – يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠ وتقدمت بمجموعة من التوصيات حول سبل استخدام المعونة الغذائية لإرساء استراتيجيات للعون الذاتي في السياق الحالي لأنغولا، وماهية النوع

المناسب من نظم التسجيل. وقد روعيت التوصيات المذكورة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه. وتجتمع جماعة العمل المعنية بالتوجيه مرة كل أسبوعين وتستعرض تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

٣٣- وسيشكل النظام المحسن لتقدير هشاشة الأوضاع عنصرا مهما في الاستراتيجية الجديدة وسيتيح **للبرنامج** وشركائه تحسين توجيه الأغذية والمساعدات الأخرى إلى الشرائح الأشد ضعفا إزاء انعدام الأمن الغذائي. وستقوم المجموعات متعددة القطاعات لتقدير الهشاشة بقيادة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بتنفيذ عمليات تقدير على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات بحيث يمكن استعراض وتعديل فعالية وكفاءة **البرنامج** في توجيه المعونة إلى الأشد ضعفا على فترات منتظمة.

٣٤- يتولى موظفو الرصد في وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في كل المكاتب الفرعية **للبرنامج** جمع المعلومات بشأن طائفة من مؤشرات الأمن الغذائي وهي الأمن ونزوح السكان، والإنتاج الزراعي، ونشاط الأسواق وأسعارها، ومسح التغذية والبيانات الأخرى المتصلة بالصحة. وتحلل هذه المعلومات بالتعاون مع المؤسسات الإنسانية الأخرى العاملة في المقاطعات وتنشر بانتظام في "نشرة هشاشة الأوضاع والأمن الغذائي". وتدعم هذه العملية بتقديرات على المستوى الوطني مثل التقديرات التي تعدها البعثة السنوية المشتركة بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية. ويتيح تحليل هشاشة الأوضاع على هذا المستوى **للبرنامج** والهيئات الإنسانية توقع الحالات المهمة لنقص الأغذية وانعدام الأمن الغذائي على أساس جغرافي، بما يمكن من توزيع المعونة الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى بشكل أشد فعالية وكفاءة على المناطق والمجموعات السكانية الأشد حاجة.

٣٥- وبغية النهوض بالتوجيه ضمن المجتمعات المحلية فإن وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، بالتعاون مع شركائها في الحكومة ومجتمع المنظمات غير الحكومية، ستجري مسحا للاقتصاد الغذائي الأسري في كل مقاطعة من المقاطعات التي تقيم فيها أعداد كبيرة من الأسر المتلقية للمساعدات الغذائية. وسيزود هذا المسح الإدارة على مستوى المقاطعات بفهم أفضل لنظم الأغذية وموارد الرزق الأسرية في مختلف فئات الأسر (الأسر التي ترأسها النساء، الأسر المعدمة، الأسر ذات النسب العالية من المعالين، وغير ذلك) وسيوفر البيانات القاعدية التي يمكن قياس آثار **البرنامج** في ضوئها. وسيرصد عدد من "الأسر الرقيبة" في كل مقاطعة رصدا مستمرا بحيث يمكن تعديل **البرنامج** بانتظام, وهذه الآلية الداخلية للتقدير المستمر (المترافقة مع نظام الرصد المعروض في الفقرات ٨٠-٨٥) ستمكن **البرنامج** من أن يوجه معوناته بصورة أفضل نحو فئات الأسر المعانية أشد المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وأن يستخلص النتائج فيما يتصل بآثار البرنامج على الأسر المستفيدة.

## احتياجات المستفيدين

٣٦- واعتبارا من أبريل/نيسان ٢٠٠١، وهو موعد بدء العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش وموسم الحصاد الرئيسي الأول في السنة، فإن من المنتظر أن تنخفض أعداد الناس المحتاجين إلى المساعدات الغذائية، شريطة تنفيذ عمليات وافية لتوزيع الأراضي وتوفير بذور/أدوات كافية وقيام وضع أمني مستقر نسبي. ويبلغ العدد الحالي الذي يتلقى بالفعل مساعدات **البرنامج** ١ مليون مستفيد. ومن المنتظر أن يكون أولئك الذين تلقوا المعونة في إطار عمليات التوزيع المجاني للأغذية منذ موجة النزوح الواسعة في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ قد تمكنوا من تطوير آليات أفضل للتصدي. وستغطي مساعدات **البرنامج** ١ ٠٤٠ ٠٤٠ شخصا، منهم نسبة ٣٥ في المائة أي ٣٦٤ ٠٠٠ من النساء، و٤٠ في المائة أي ٤١٦ ٠٠٠ من الأطفال. وستشمل الخطوط الأخرى لإمداد الأغذية اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٥٠ ٠٠٠ شخصا)، والمساعدات الثنائية المقدمة إلى حكومة أنغولا، والهبات المحتملة عبر المنظمات غير الحكومية.

٣٧- ستنفذ منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** في أبريل/نيسان – مايو/أيار ٢٠٠١ العملية السنوية لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية. والهدف من هذه العملية هو تقدير إنتاج المحاصيل في الموسم المعني، ومن ثم تقدير عدد الناس الذين سيحتاجون إلى المساعدة الغذائية خلال مجرى العام.

## دور المعونة الغذائية

٣٨- تشكل استراتيجية العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش تحولا نحو إنعاش الطوارئ. ولن يستند الهدف فحسب على إنقاذ أرواح النازحين والفقراء الجائعين الآخرين الذي يجدون أنفسهم في حالات الضعف وانعدام الأمن الغذائي، بل وعلى المساهمة في جهود الإنعاش أيضا من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل وإعادة التوطين. وحيثما أمكن فإن المعونة الغذائية ستكمل الأنماط الأخرى من المساعدة للترويج لنهج أشد توجها نحو الطوارئ/الإنعاش عبر إعادة إرساء موارد الرزق في المناطق المأمونة، وهو ما يتطلب بالتالي إمدادات ملموسة من المدخلات التكميلية غير الغذائية يقدمها **البرنامج** والوكالات الأخرى.

٣٩- تعتبر المعونة الغذائية من المدخلات المناسبة في استراتيجيات المساعدة الإنسانية لأنغولا بسبب النقص الغذائي الشديد في البلاد. والكثير من الناس بحاجة ملحة إلى المصادر الغذائية ومعرضون لمخاطر سوء التغذية بل والمجاعة ذاتها. وحتى في حال تطبيق استراتيجيات موجهة بصورة أكبر نحو الإنعاش، فإن من المرجح أن يستمر النقص الغذائي إلى أن تتمكن برامج إعادة الاستيطان الزراعية من أن تلبي قدرا أكبر من احتياجات السكان الغذائية.

## نهج الأنشطة

٤٠- واستراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه هي أن أنغولا ستستفيد من التحول في طريقة توفير المساعدات الغذائية. ويزمع **البرنامج** أن يستعيض عن العمليات الواسعة للتوزيع المجاني للأغذية بنهج أكثر توجيها يشجع تطوير استراتيجيات الاعتماد الذاتي. وستتخذ أنشطة **البرنامج** ثلاثة مسارات هي: (أ) استجابة الطوارئ/الإنعاش عبر التوزيع المجاني؛ (ب) شبكات الأمان؛ (ج) خطط الإحياء عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٤١- وبالنظر إلى رداءة موسم عام ٢٠٠٠ في المقاطعات الجنوبية، والحاجة إلى تطوير برامج لتعزيز الاكتفاء الذاتي بالتعاون مع الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، فإن **البرنامج** سيواصل مساندة المجموعات السكانية الضخمة التي نزحت في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ بعمليات التوزيع المجانية إلى أن يحل موسم الحصاد الرئيسي لعام ٢٠٠١ (مارس/آذار – أبريل/نيسان). وبحلول ذلك الوقت فإن من المنتظر أن يكون معظم النازحين قد تمكنوا من إرساء ما يكفي من وسائل كسب الدخل، بما في ذلك الإنتاج الزراعي، وأنشطة العمالة الموسمية، وآليات التصدي الأخرى، بحيث يتمتعون بالاكتفاء الذاتي.

٤٢- ستوفر استجابة الطوارئ عبر مساعدات الأغذية المجانية لفترات محدودة فحسب، وستوجه نحو النازحين الجدد والعائدين. وستوزع على الأسر النازحة الجديدة حصص غذائية مجانية لفترة أقصاها موسمان زراعيان كاملان. وبالنظر إلى الطابع المتقطع لوصول النازحين إلى المناطق الآمنة، والتباين الواسع في الأعداد التي تصل في فترة ما من الفترات (بين ١٠ أسر و١٠٠٠ أسرة كل مرة)، وأن هذه الأعداد تتوزع في غالب الأحيان بين المجتمعات المحلية القائمة عوضا عن أن تتركز في مخيم واحد، فإن من المتعذر تنفيذ تقديرات متواصلة لحالة الأمن الغذائي لكل مجموعة بعد وصولها. وبدلا من ذلك فإن كل المجموعات ستتلقى حصة كاملة إلى حين انتهاء الموسم الزراعي الأول. وبعد ذلك ستقوم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، بالتعاون مع الهيئات الإنسانية، بإجراء عملية تقدير لتحديد

مستوى المساعدة اللازم خلال الموسم الزراعي التالي. وسيتضمن التقدير نتائج مسح الاقتصاد الغذائي الأسري في صفوف المستفيدين، والرصد المنتظم لمؤشرات الأمن الغذائي على مستوى البلديات والمقاطعات، ونتائج البعثة السنوية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية. وسيبحث التقدير مع فريق الإدارة على مستوى المقاطعة ومع الشركاء، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والاندماج والمنظمات غير الحكومية، وسيستخدم كأساس لإدخال تعديلات عل مستوى دعم المستفيدين. وسيتلقى العائدون حصصا غذائية أسرية لفترة ثمانية أشهر لتمكينهم من بناء المأوى الدائم وإعداد أراضيهم للزرع. وإذا ما دعت الحاجة فستوفر حصة غذائية بمقدار النصف (١ ٣٠٠ سعرة) لمدة ١٢ شهرا آخر لتشجيعهم على توسيع رقعة الأرض المزروعة. وسيتخذ القرار المتعلق بذلك بعد أن تنفذ وحدة تقدير هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** عملية للتقدير.

٤٣- ستساعد **معونات الطوارئ/الإنعاش عبر شبكات الأمان**، الموجهة أو ذات التوجيه الذاتي، على ضمان استمرار وصول المساعدات إلى أولئك الذين يحتاجون إليها حقا لتلبية احتياجات أسرهم الغذائية. وستشمل شبكات الأمان هذه ما يلي:

- المطابخ المجتمعية للأطفال دون سن الخامسة المهددين بسوء التغذية؛
- مراكز التغذية العلاجية والتكميلية للمصابين بسوء التغذية؛
- توفير حصص بمقدار النصف لفترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر إلى أسر الأطفال المترددين على مراكز التغذية العلاجية والتكميلية، لضمان استمرار الأطفال في تلقي تغذية كافية بعد خروجهم من تلك المراكز. وهذه المبادرة هي قيد البحث حاليا مع منظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتغذية، وستختبر على مستوى رائد أولا في بضعة مقاطعات.

٤٤- ستكون **خطط الإنعاش/الإحياء عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل** ذاتية التوجيه، وسترمي إلى الوصول إلى الأسر المحرومة من الأمن الغذائي في المناطق التي تشتد فيها مخاطر الإصابة بسوء التغذية. ويمكن للمستفيدين المحتملين الاختيار بين الاستفادة من المساعدة المعروضة أو الإحجام عن ذلك، عوضا عن انتقائهم مسبقا من الخارج.

٤٥- وسيرصد **البرنامج** نتائج هذه النهج ويعدل تنفيذها حسب الحاجة. وعلى سبيل المثال فإنه إذا ما فشل الموسم الزراعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ في بعض أنحاء البلاد أو فيها كلها فإن ذلك سيؤثر على عدد الناس المحتاجين إلى حصص غذائية مجانية, وبالمثل فإنه في حال تحسن وضع الأمن الغذائي فقد يكون بالمستطاع خفض التقديرات الخاصة ببرامج التغذية المؤسسية. وسيواصل **البرنامج** استخدام وحدته المعنية بتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها وعلاقات الشراكة مع الوكالات الأخرى في رصد تحولات الوضع وتعديل برامجه وفقا لذلك. وسيستخدم نظام تقدير الهشاشة المشترك مع الجهات العاملة الإنسانية الأخرى كأداة للتخطيط، والتوجيه، ورصد التقدم/الأثر فيما يتعلق بالنهج الثلاثة الرئيسية. كما أن عمليات التقدير المنتظمة التي تقوم بها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ثلاث مرات في العام الواحد ستوفر معلومات بالغة الأهمية للمساعدة في رصد وتوجيه الأنشطة البرنامجية.

## تقدير المخاطر

٤٦- ثمة دعم متزايد للتوسع في الأنشطة الموجهة نحو الإنعاش في مواجهة الأزمة الممتدة, واستراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تتمثل في التحول بعيدا عن عمليات التوزيع المجاني وتشجيع الاعتماد الذاتي عبر أنشطة مثل الغذاء مقابل العمل. غير أن هذه الاستراتيجية ترتكز على سلسلة من الافتراضات، التي يستبعد أن يتحقق بعضها تحققا تاما في كل المقاطعات خلال فترة العملية. والافتراضات الأساسية هي التالية: (١) أن مستويات الأمن ستتحسن وأن

المناطق الأمنية ستتوسع، بما يتيح إعادة النازحين وتوطينهم في مناطقهم الأصلية وانخفاض معدلات انتقال النازحين إلى المناطق الآمنة؛ (٢) أنه سيتم توزيع مساحات كافية من الأراضي على النازحين أو أنه سيمكن لهم الوصول إليها بحيث يستطيعون تلبية جزء كبير من احتياجاتهم الغذائية من خلال الإنتاج الزراعي؛ (٣) أنه ستنفذ حملة ناجحة لتوزيع البذور/الأدوات لموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١؛ (٤) أن الأمطار ستهطل بمعدلات كافية وأنها ستتوزع على نحو حسن بما يكفل نتائج طيبة للموسم الزراعي ٢٠٠١/٢٠٠٢؛ (٥) أنه سيتوافر عدد كاف من الشركاء الأكفاء لتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل والبرامج الأخرى المزمعة في إطار الاستراتيجية؛ (٦) أنه ستتاح إمدادات كافية من السلع التكميلية غير الغذائية لتنفيذ البرامج. وتحقيق بعض هذه الافتراضات يتجاوز نطاق عمل الجهات المانحة والهيئات الإنسانية، بينما يمكن أن يتأثر بعضها الآخر مباشرة بتدابير تلك الهيئات. ومن الواضح أن التنفيذ الناجح للاستراتيجية الجديدة يتطلب مرونة من جانب **البرنامج** وشركائه، ومستوى عال من التعاون بين حكومة أنغولا والهيئات الإنسانية.

٤٧- وتشير التكهنات الحالية بشان الحرب الأهلية إلى أن الوضع سيظل على الأرجح على حاله عموما، مع احتمال حدوث تحسن طفيف في بعض المناطق. غير أن من المتوقع أن تستمر عمليات نزوح السكان، كما أن بعض الأقاليم ستواجه على الأرجح ظروف طوارئ حادة. ويعتمد تنفيذ برامج إعادة الاستيطان الخاصة بالعائدين على قدرة موظفي الوكالات الإنسانية على الوصول إلى مناطقهم بأمان. غير أن توسع هذه المناطق قد يكون محدودا.

٤٨- ومن بين الشروط الأساسية للنجاح إنجاز توزيع الأراضي في المناطق الآمنة على النازحين بغرض التوطين المؤقت أو الدائم. وقد تفاوتت درجة نجاح هذا البرنامج في الماضي. ومن الواجب أن يعزز البرنامج وأن ينفذ أيضا على نحو سليم في كل المقاطعات ضمانا لنجاح هذا المشروع. ويعتبر توزيع البذور والمدخلات الأخرى على أولئك النازحين المتمتعين بالقدرة على الوصول إلى الأرض تدبيرا تكميليا أساسيا. وتشير الدلائل الأولية إلى أن مستوى التغطية سيتباين من موقع إلى آخر.

٤٩- سيعتمد **البرنامج** على شركائه في تنفيذ وإدارة برامج الغذاء مقابل العمل وآليات شبكات الأمان المستندة إلى التغذية. غير أن العدد الحالي المتوافر من الشركاء الأكفاء في بعض المقاطعات غير كاف لتنفيذ الاستراتيجية بشكل كامل، وسيحتاج **البرنامج** إلى تشجيع توسيع الأنشطة على يد الشركاء المناسبين في بعض المقاطعات. كما أن توافر المدخلات غير الغذائية سيكون عنصرا حاسما في تنفيذ تلك البرامج وقد رصدت لذلك مخصصات كافية في الميزانية. وتشمل هذه المدخلات معدات المطابخ/المقاصف (الأوعية، الملاعق، الأكواب، القدور، ملاعق السكب)؛ ومواد البناء (الأسمنت، صفائح التوتياء، الأبواب، النوافذ، عدد النجارة/البناء، شرائط القياس)؛ والأدوات اليدوية (المعازق، سكاكين التحطيب، الفؤوس، الصفائح، والبلطات، المسامير، وبراميل الماء، المدكات),

## الغايات

٥٠- يتمثل هدف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في المقام الأول في إنقاذ أرواح الناس المعرضين لخطر المجاعة بسبب الحرب والعمل على عودتهم إلى ديارهم وتحقيقهم للاعتماد الذاتي. وترمي العملية إلى تحقيق الغايات التالية:

- النهوض، عبر توزيع أغذية الطوارئ، بالأمن الغذائي الأسري الفوري لمعظم السكان المعانين من آثار الحرب (النازحون الوافدون حديثا) والمحرومين من أي مصدر من مصادر الغذاء؛
- صون وتحسين الحالة التغذوية للمجموعات التي تم تحديدها على أنها معرضة تغذويا للخطر عبر شبكات الأمان، وهو ما يشمل مساندة مراكز التغذية العلاجية/التكميلية، ومساعدة الأسر التي يرتاد أطفالها مراكز التغذية، ودعم المطابخ المجتمعية للأطفال دون سن الخامسة؛ و

- مساندة السكان المعانين من آثار الحرب عبر برامج إعادة الاستيطان وخطط الإحياء من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل.

# خطة التنفيذ

## عناصر البرنامج الأساسية

٥١- ستوجه مساعدات **البرنامج** من خلال الآليات المحددة التالية:

- استجابة الطوارئ عبر عمليات التوزيع المجاني (النازحون الوافدون حديثا والعائدون)؛
- الطوارئ/الإنعاش عبر شبكات الأمان (مراكز التغذية العلاجية/ التكميلية، ومساندة مراكز التغذية العلاجية/التكميلية، ومساعدة الأسر التي يرتاد أطفالها مراكز التغذية، ودعم المطابخ المجتمعية للأطفال دون سن الخامسة)؛ و
- خطط الإنعاش/الإحياء عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل الموجهة ذاتيا.

## المستفيدون، والاحتياجات، وانتقاء الأنشطة والسلال الغذائية

٥٢- من المنتظر أن يصل العدد المتوسط للمستفيدين المقصودين، في أبريل/نيسان ٢٠٠١ إلى ١ ٠٤٠ ٠٤٠ مستفيد (انظر توزيع المستفيدين في الملحق الخامس), وسيكون تخصيص السلع بحسب نوع المساعدة على النحو التالي: ٤٥ في المائة لعمليات التوزيع المجاني العام، و٢٧ في المائة لبرامج شبكات الأمان، و٢٨ في المائة لأنشطة الغذاء مقابل العمل.

٥٣- ومن خلال استجابة الطوارئ عبر عمليات التوزيع المجاني فإن **البرنامج** سيوجه معوناته نحو النازحين الوافدين حديثا والعائدين,

- متوسط عدد المستفيدين: ٠٠٠ ٤١٣ مستفيد
- الكمية: ٧٧٩ ١٠٤ طنا
- الحصة الغذائية اليومية الفردية للنازحين الوافدين حديثا (غرام): ٤٧٠ من الذرة، ٥٠ من البقول، ٣٠ من الزيت، ٥٠ من خليط الذرة والصويا، ١٥ من السكر، ٥ من الملح
- الحصة الغذائية الفردية للعائدين (غرام): ٤٥٠ من الذرة، ٦٥ من البقول، ٢٧ من الزيت، ٢٠ من السكر، ٥ من الملح

٥٤- ويندرج في فئة النازحين الوافدين حديثا أولئك الذين نزحوا عن ديارهم في أي وقت بعد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، حينما أرسي نظام التسجيل الجديد. ومن المفترض أن هؤلاء النازحين يعتمدون اعتمادا كليا على المساعدات الغذائية وأنهم لا يمتلكون أي وسيلة أخرى من وسائل التصدي، وأنهم لن يكونوا قادرين على استحداث أي استراتيجية أخرى للتصدي، وذلك على الأقل حتى موسم الحصاد الرئيسي الأول. ولذلك فإنهم سيتلقون أولا حصة غذائية كاملة قيمتها ٢ ١٠٠ سعرة حرارية, ومن المقترح أن تشمل هذه الحصة خليط الذرة والصويا خلال الأشهر الأربعة الأولى

في المتوسط، على أن تظل قيمة الحصة ١٠٠ ٢ سعرة إلى أن يحل موسم الحصاد الرئيسي الأول. وبعد هذا الموسم ستنفذ وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها تقديرا شاملا (انظر الفقرة ٤٢) لتحديد ما إذا كان أولئك النازحون ما زالوا بحاجة إلى المساعدات الغذائية؛ وإذا كان الجواب بالنفي فستشطب أسماؤهم من قائمة التوزيع, وإذا ما كانوا لا يزالون بحاجة إلى المساعدة فسيتم تحديد ما إذا كانوا يحتاجون إلى الحصة الكاملة بقيمة ١٠٠ ٢ سعرة أو أن من الواجب منحهم حصة ذات قيمة أقل. وسيتلقى النازحون الوافدون حديثا المساعدة لمدة أقصاها موسمان زراعيان، وبعد ذلك فستشطب أسماء هؤلاء النازحين من قائمة التوزيع. وبحلول ذلك الوقت فإن من المنتظر أن يتمكن معظم النازحين من إرساء وسائل للتصدي، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وفرص العمالة الموسمية.

٥٥- والعائدون هم أولئك الذين سيعودون إلى مواطنهم الأصلية للعيش فيها من خلال برنامج قائم لإعادة الاستيطان تسانده الحكومة والهيئات الإنسانية. وسيتلقى هؤلاء أيضا حصصا غذائية مجانية لتمكينهم من بناء المأوى الدائم ومن إعداد أراضيهم للزرع، على أن يكون ذلك لمدة ثمانية أشهر فحسب، وهو الوقت اللازم تقديرا لبلوغهم الحد الأدنى من الاعتماد الذاتي. وفي نهاية الأشهر الثمانية فإن وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ستنفذ عملية تقدير لمدى هشاشة أوضاع العائدين إزاء انعدام الأمن الغذائي. وإذا ما اقتضى الأمر، فإنهم سيتلقون حصصا غذائية بمقدار النصف على مدى ١٢ شهرا أخرى.

٥٦- ومن خلال **الطوارئ/الإنعاش عبر برامج شبكات الأمان** فإن **البرنامج** سيساند الأفراد المصابين بسوء التغذية الحاد في مراكز التغذية العلاجية، والأفراد المصابين بسوء التغذية المعتدل في مراكز التغذية التكميلية، وأسر الأطفال الذين يرتادون مراكز التغذية، والأطفال دون الخامسة المهددين بسوء التغذية.

- عدد المستفيدين في المتوسط: ٣٢٥ ٣٢٨ مستفيدا
- الكمية: ٨١٧ ٦٠ طنا
- الحصص الغذائية الفردية: حصة للتغذية العلاجية/التكميلية، وحصة لأسر الأطفال الذين يرتادون مراكز التغذية، وحصة للمطابخ المجتمعية (انظر جدول الحصص أدناه)

٥٧- وستشمل فئة الأفراد المصابين بسوء التغذية الحاد في مراكز التغذية العلاجية الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد دون سن الخامسة والأطفال بين السنة الأولى والخامسة من العمر المهددين بشدة بسوء التغذية, وحينما تكون أوضاع الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الذين تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات بالغة الشدة فستقدم لهم المساعدة,

٥٨- وستشمل فئة الأفراد المصابين بسوء التغذية المعتدل في مراكز التغذية التكميلية الأطفال المصابين بسوء التغذية المعتدل دون سن الخامسة ومجموعة مختارة من الحوامل والمرضعات. وعند الحاجة فستقدم المساعدة إلى الأطفال المصابين بسوء التغذية أو المهددين بذلك ممن تزيد أعمارهم على الخامسة.

٥٩- وستساند الأسر ذات الأطفال الذين يرتادون مراكز التغذية بحصص غذائية بمقدار النصف لفترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشهر لصون الحالة التغذوية لأفراد الأسر ولضمان متحصلات تغذوية كافية للأطفال عند خروجهم من المراكز.

٦٠- وسيتلقى الأطفال المهددون بسوء التغذية المساعدة من خلال المطابخ المجتمعية ذاتية التوجيه. وفي هذه المرحلة، وبسبب الافتقار إلى القدرة التقنية، فإن إطلاق برنامج تغطية شامل مرتكز على نظام للإحالة ومعايير تغذوية صارمة سيكون سابقا لأوانه. وخلال مجرى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش فإن المطابخ المجتمعية ستستخدم كآلية ذاتية التوجيه, على أن **البرنامج** يزمع استكشاف جدوى مثل هذا البرنامج تدريجيا حالما تتوافر الظروف الملائمة.

٦١- ومن خلال **خطط الإنعاش/الإحياء عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل** ذاتية التوجيه، فإن **البرنامج** سيصل إلى الأسو المحرومة من الأمن الغذائي في المناطق المعرضة بشدة لسوء التغذية. كما أن **البرنامج** سيقدم العون إلى المجتمعات المحلية لخلق أصول مستدامة. وبمقدور المستفيدين المحتملين اختيار ما إذا كانوا يرغبون في الاستفادة من المساعدات المعروضة أم لا، عوضا عن انتقائهم مسبقا من الخارج. وستحدد القيمة النقدية للحصة الغذائية عند مستوى يقل قليلا عن المعدل السائد في سوق العمل بحيث لا تجتذب الناس بعيدا عن أنشطة اقتصادية أخرى أكثر استدامة. ومتوسط الأجر الشهري الأدنى يبلغ حاليا نحو ٢٣ دولارا، أما الحصة الغذائية المقترحة فتكافئ نحو ٢٠ دولارا. وسيعمل **البرنامج** من خلال الشركاء من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة والقدرة على تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في جماعة العمل المعنية بالتوجيه فقد حدد **البرنامج** مجموعة من أعراف العمل لكل نشاط من الأنشطة المختلفة المزمع تنفيذها. وهذه الأنشطة هي التالية:

- التحريج المجتمعي؛
- بناء/إصلاح الطرق الفرعية؛
- بناء/تنظيف/إحياء قنوات الري؛
- حفر الآبار؛
- بناء المدارس والمراكز الصحية؛
- إحياء الأسواق القروية؛
- إعداد الأراضي للزراعة؛ و
- إكثار البذور.

عدد المستفيدين في المتوسط: ٧٥٠ ٢٩٨ مستفيدا (٧٥٠ ٥٩ من المستفيدين المباشرين الذين سيتلقون حصصا أسرية تستند كل منها على عدد متوسط لأفراد الأسرة قدره ٥ أفراد)

الكمية: ١٨٦ ٦٣ طنا

الحصة الأسرية الشهرية (كيلوغرامات): ٦٠ من الذرة، و٦ من البقول، و٣,٧٥ من الزيت، و٠,٧٥ من الملح

٦٢- والسلة الغذائية لكل نوع من أنواع الأنشطة هي التالية:

**الجدول ١: السلة الغذائية بحسب نوع النشاط**
**(يومية بالغرام باستثناء الغذاء مقابل العمل)***

| السلعة | عامة (كاملة) النازحون الجدد العائدون | عامة (نصف) العائدون الأسر (التغذية العلاجية/التكميلية) | الغذاء مقابل العمل* النازحون المقيمون | التغذية المؤسسية المطابخ المجتمعية | التغذية التكميلية حصة منزلية النازحون المقيمون | التغذية العلاجية/ التكميلية (في الموقع) النازحون المقيمون |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | ٤٠٠ | ٢٥٠ | ٦٠ | ٣٢٠ | ١٠٠ | – |
| البقول | ٥٠ | ٣٠ | ٦ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ |
| الزيت | ٣٠ | ١٥ | ٣.٧٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ |
| خليط الذرة والصويا | ٥٠ | – | – | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| السكر | ١٥ | – | – | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| الملح | ٥ | ٥ | ٠.٧٥ | ٥ | ٥ | ٥ |
| سعرة/يوم | ٢ ٠٨٣ | ١ ١٦٨ | ١ ٦٧٥ | ١ ٩٢٥ | ١ ١٢٥ | ٧٧٥ |

* بالنسبة لأنشطة الغذاء مقابل العمل فإن كمية الحصة الأسرية الشهرية ترد بالكيلوغرام.

٦٣- وفي المناطق التي لا تستهلك فيها الذرة كسلعة غذائية أساسية (في المقاطعات الشمالية)، فإن **البرنامج** سينظر في إمكانية الاستعاضة عنها بالكسافا لحفز الإنتاج المحلي حيثما أمكن.

٦٤- وتمشيا مع التزامات **البرنامج** تجاه النساء فسيستمر توجيه الاهتمام إلى ضمان تمثيل المرأة في مختلف جوانب العملية، بما في ذلك المشاركة في الإدارة وفي فرق توزيع الأغذية. وتساعد هذه الفرق الشركاء المنفذين في تنظيم عمليات توزيع الأغذية (استكمال قوائم التوزيع، وتجهيز السلع الغذائية، والتثبت من بطاقات الحصص). وستدمج التزامات **البرنامج** تجاه النساء في الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء المنفذين.

٦٥- وستتيح الاستراتيجية الجديدة قدرا أكبر من مشاركة المستفيدين في تصميم الأنشطة وتنفيذها. ويصح ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لأنشطة الغذاء مقابل العمل: إذ ستناقش المنظمات المجتمعية المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، والمشاركون الرئيسيون، خلال مرحلة تصميم الأنشطة، سبل تحسين توجيه المعونة إلى الأسر المحرومة من الأمن الغذائي وإلى النساء المحرومات وخلق الأصول التي تعود بفوائد دائمة على المجتمعات المحلية. وستكفل الاجتماعات المنتظمة أثناء التنفيذ أن بالمستطاع تعديل الأنشطة بما يراعي الاحتياجات والظروف المتغيرة.

## الترتيبات المؤسسية، وانتقاء الشركاء، والتنسيق

٦٦- سيواصل **البرنامج** العمل بنشاط مع طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والنظراء الحكوميين بشأن القضايا متعددة القطاعات مثل إعادة الاستيطان، والتعليم، ونزع الألغام، والمرافق الأساسية، والحماية، والزراعة، وبناء القدرات. وسيتعاون **البرنامج** تعاونا وثيقا للغاية مع وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة اليونيسيف، التي أبرم معها مذكرة تفاهم يجري الآن وضعها موضع التنفيذ في الميدان.

٦٧- ووزارة الشؤون الاجتماعية والاندماج هي الهيئة المنسقة الحكومية الأساسية، وتتولى، إلى جانب منسق الشؤون الإنسانية، رئاسة الجماعة الوطنية لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد شكلت هذه الجماعة في فبراير/شباط ١٩٩٥ لرصد البرنامج الإنساني الشامل في أنغولا، وتحديد السياسات والاستراتيجيات للتنفيذ الفعال، ولتوفير حلول حسنة التوقيت للمشكلات حال نشوئها.

٦٨- ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور الهيئة المنسقة الأساسية للشؤون الإنسانية. ويعمل هذا المكتب في لواندا وعلى مستوى المقاطعات أيضا بالاعتماد على عدد من المستشارين الميدانيين. والوزارات الأخرى التي يعمل معها **البرنامج** مباشرة هي وزارة الصحة، ووزارة التخطيط، ووزارة الزراعة، ووزارة التعليم، وذلك بمشاركة منظمة غير حكومية عادة على المستوى المحلي.

٦٩- وسيواصل **البرنامج** الاضطلاع بدور قيادي فيما يتصل بأوجه التنسيق، والبرمجة، والإمداد المتعلقة بالمساعدات الغذائية الإنسانية في أنغولا. وسيشارك بنشاط في الجماعة الوطنية لتنسيق الشؤون الإنسانية ولجانها الفرعية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات. وسيواصل مكتب **البرنامج** القطري ترؤس جماعة تنسيق المعونة الغذائية في أنغولا التي تضم المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والجهات المانحة. وتستعرض هذه الجماعة تنفيذ البرامج، وترتيبات الإمداد، والمسوح/المعلومات التغذوية، وتوافر السلع الغذائية وآفاقها (خطوط الإمداد)، والعوامل الأخرى ذات الصلة. وسيواصل **البرنامج** العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولاسيما منظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٧٠- وبالنظر إلى ضعف قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية والاندماج فإن **البرنامج** سيواصل تنسيق عمليات الإمداد في أنغولا، وسيظل مسؤولا عن النقل البري، والتخزين، والمناولة فيما يتصل بكل الأغذية التي يقوم بتوفيرها.

٧١- وعلى غرار ما كان عليه الحال في الماضي، فإن **البرنامج** سيستعين بالمنظمات غير الحكومية كشركاء منفذين، وسيسهم فيما تتحمله هذه المنظمات من تكاليف عبر مخصصات النقل البري، والتخزين، والمناولة. ويعمل **البرنامج** بالفعل حاليا مع أكثر من ١٢٠ منظمة وطنية ودولية من المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء أنغولا. وسيستمر **البرنامج** في انتقاء الشركاء على أساس كفاءتهم التشغيلية والتكاليفية. وفي المناطق التي لا يتوافر فيها شركاء مناسبون فإن **البرنامج** سينظر في إمكانية القيام بعمليات التوزيع المباشر، كما هو الحال فعلا في سواريمو ونيغاغي. وبالإضافة إلى مخصصات النقل البري، والتخزين، والمناولة فإن **البرنامج** سيقدم الدعم أيضا لجهود بناء القدرات والمدخلات غير الغذائية للشركاء، وذلك في ظل تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى.

٧٢- وبغية تفادي تعدد خطوط الإمداد الغذائي لأنشطة الغذاء مقابل العمل وشبكات الأمان، فإن **البرنامج**، بالاتفاق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، قرر أن من الواجب اعتماد خط إمداد منفرد على مدار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ويتم انتقاء الشركاء المنفذين بصورة تراعي على نحو لائق إمكانيات المنظمات غير الحكومية من حيث الموظفين، والموارد، والقدرة على تعبئة تمويل إضافي لتكاليف الاستهلال، والرصد، ورفع التقارير. وسيولى اهتمام خاص في خطابات التفاهم المبرمة مع الشركاء المنفذين لضمان المشاركة النشطة للنساء في الإدارة وفي فرق التوزيع.

٧٣- وبغية تعزيز **البرنامج** لأثر مساعداته الغذائية فإنه سينسق مع الشركاء الإنسانيين الآخرين لتوفير المدخلات غير الغذائية مثل المأوى، وبنود الماء/الإصحاح، ومعدات الطبخ، والعقاقير، والبذور/الأدوات، والأغذية العلاجية.

## بناء القدرات

٧٤- يعمل المكتب القطري بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والاندماج على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، ومع الشركاء المنفذين من المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، لضمان تنفيذ أنشطة بناء القدرات من خلال تدريب النظراء على إدارة العملية، بما في ذلك تقدير الاحتياجات، والتسجيل والتثبت، ورفع التقارير، ومناولة المعونة الغذائية وتوزيعها.

٧٥- وبالنظر إلى الافتقار إلى القدرات التقنية فإن من السابق لأوانه إطلاق برنامج تغطية شامل للمطابخ المجتمعية يرتكز على نظام للإحالة ومعايير تغذوية صارمة. على أن **البرنامج** يعتزم، كما أشير آنفا، أن يستكشف تدريجيا جدوى مثل هذا البرنامج حال توافر الظروف المناسبة. ويعني ذلك ضمنا بناء القدرات من زاويتي الإدارة والتدريب التغذوي.

٧٦- وفي الميزانية التقديرية (تكاليف التشغيل المباشر الأخرى) هناك مخصصات نقدية للأنشطة التالية في ميدان التدريب/بناء القدرات:

- التدريب على إجراءات التسجيل/التثبت لصالح الشركاء المنفذين؛
- التدريب على إدارة الأغذية، بما في ذلك التخزين والمناولة، لصالح الشركاء المنفذين؛
- التدريب على إجراءات الرصد، والتقييم، ورفع التقارير لصالح الشركاء المنفذين؛ و
- فيما يتعلق بالمطابخ المجتمعية، التدريب على إدارة المطابخ، وعلى تخزين الأغذية، وعلى إعداد الوجبات (باستخدام خليط الذرة والصويا).

## المتطلبات من المدخلات

٧٧- يعرض الملحق الأول ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وتبلغ قيمة تكاليف التشغيل المباشرة ٢٤٣ ٤٤٤ ١٤٠ دولارا بتكاليف إجمالية **للبرنامج** قدرها ٦٤٤ ٦٧١ ١٦٧ دولارا. وتصل قيمة التكاليف الحكومية التقديرية ٠٠٠ ٥٠٠ ٣٩ دولار؛ ويشمل ذلك إعانة الوقود ورسوم الإقلاع والهبوط/التوقف. ولذلك فإن التكاليف الإجمالية للمشروع (بما فيها تكاليف **البرنامج** والحكومة) تصل إلى ٦٤٤ ١٧١ ٢٠٧ دولارا.

## المتطلبات من السلع الغذائية

٧٨- ستدعو الحاجة وفقا للتقديرات إلى ما مجموعه ٧٨٢ ٢٢٨ طنا من الحبوب، والبقول، والزيت، وخليط الذرة والصويا، والسكر، والملح للفترة الممتدة من أبريل/نيسان ٢٠٠١ إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٢، على نحو ما هو موضح في الجدول ٢.

**الجدول ٢ : المتطلبات الغذائية بحسب نوع النشاط**
**(طن متري)**

| السلعة | الفئة الأولى | | الفئة الثانية | | الفئة الثالثة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النازحون الجدد | العائدون | المؤسسات | تغذية تكميلية/علاجية (+ أسر) | الغذاء مقابل العمل | |
| الذرة | ٥٧ ٥٧٥ | ٢٤ ٣٠٠ | ١٠ ٥١٥ | ٣٢ ٣٥٧ | ٥٣ ٧٧٥ | ١٧٨ ٥٢٢ |
| البقول | ٨ ٠٤٣ | ٣ ٥١٠ | ١ ٣١٤ | ٣ ٨٨٣ | ٥ ٣٧٨ | ٢٢ ١٢٨ |
| الزيت | ٣ ٦٦٥ | ١ ٤٥٨ | ٨٢١ | ٢ ١٣٨ | ٣ ٣٦١ | ١١ ٤٤٣ |
| خليط الذرة والصويا | ١ ٧٥٨ | - | ٣ ٢٨٦ | ٥ ٠٣٤ | - | ١٠ ٠٧٨ |
| السكر | ٢ ٤٦١ | ١ ٠٨٠ | ٣٢٩ | ٤٣١ | - | ٤ ٣٠١ |
| الملح | ٦٥٩ | ٢٧٠ | ١٦٤ | ٥٤٥ | ٦٧٢ | ٢ ٣١٠ |
| **المجموع** | ٧٤ ١٦١ | ٣٠ ٦١٨ | ١٦ ٤٢٩ | ٤٤ ٣٨٨ | ٦٣ ١٨٦ | ٢٢٨ ٧٨٢ |

## ترتيبات الإمداد

٧٩- سيتلقى **البرنامج** بضائع المساعدات الإنسانية عبر ثلاثة موانئ رئيسية في أنغولا هي: لواندا (٣٩ في المائة من شحنات الأغذية)، ولوبيتو (٤٨ في المائة)، وناميبي (١٣ في المائة). ويتماشى تخصيص البضائع بحسب الميناء مع استراتيجية التقليل من التكاليف. وبناء على الخبرة المكتسبة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ فإن من المنتظر أن تصل نسبة ٧٦ في المائة من الذرة كشحنات سائبة. وينتظر أن تغطي البضائع المعبأة في أكياس ٢٤ في المائة من الذرة، و٤٨ في المائة من خليط الذرة والصويا، و٦٨ في المائة من البقول. ومن المتوقع أن تصل نسبة ٧٠ في المائة من الزيت النباتي كشحنات سائبة مقسمة (علب كرتونية رخوة)، والبقية في حاويات. وتتوافر وسائل نقل كافية لتلقي ونقل هذه الكميات من السفن إلى نقاط التخزين الوسيطة, ومعدلات التصريف هي التالية: ناميبي ٦٠٠ طن/يوم سائبة؛ ولوبيتو ٨٠٠ طن سائبة و٦٠٠ طن معبأة في أكياس؛ ولواندا ٨٠٠ طن سائبة و٦٠٠ طن معبأة في أكياس.

٨٠- والعنابر الرئيسية الواقعة في لواندا، ولوبيتو، ولوبانغو مستأجرة تجاريا، أما قدرتها الاستيعابية الحالية فهي ١٩ ٠٠٠ طن في لواندا، و٢٤ ٠٠٠ طن في لوبيتو، و٦ ٠٠٠ طن في لوبانغو. وأماكن التخزين في مكاتب **البرنامج** الفرعية الاثني عشر في المقاطعات مستأجرة تجاريا أو موفرة من الحكومة. وهناك وحدات تخزين مؤقتة لتغطية أية زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالعنابر، ولاسيما حينما تدعو الحاجة إلى إيداع مخزونات وقائية.

٨١- وبسبب الوضع الأمني المزعزع فإن الحاجة تدعو حسب ما هو متوقع إلى نقل ٥٦ في المائة من الأغذية عن طريق الجو. وبالنظر إلى رداءة حالة بعض مهابط الطائرات فسيجري السعي لتنفيذ عمليات نقل برية باستخدام القوافل التجارية إلى مواقع كان يتم الوصول إليها حتى الآن جوا، حيثما تسمح بذلك ظروف الأمن والطرق. وينتظر أن تتلقى مقاطعتا هوامبو وباي نسبة ٣١ في المائة من كل الأغذية. وينتظر أن يتم تسليم جانب من الكميات إلى هاتين

المقاطعتين عبر الطرق البرية من لوبيتو ولوبانغو. وستبذل الجهود أيضا للوصول إلى مقاطعتي أويجي وزائير عبر الطرق البرية.

٨٢- وستنفذ العمليات الجوية من منطقتي انطلاق رئيسيتين في لواندا وكاتومبيلا ، مع احتمال افتتاح قاعدة عمليات جوية ثالثة في ناميبي. وستنقل الأغذية باستخدام أسطول مؤلف من ست طائرات من نوع بوينغ ٧٢٧ التي تبلغ سعة كل منها١٧.٢ طن لكل رحلة، إلى جانب طائرة من طراز هركوليس L-100. وبالنسبة للمواقع ذات القيود المهبطية، مثل غاندا وبالومبو، فستستخدم طائرات من نوع بوفالو DHC-5.

٨٣- وفي المتوسط فإن قدرة النقل الجوي للأغذية ستظل عند ٣٥٠ طنا تقريبا في اليوم الواحد. وسيعزز نظام حسن التطوير للتنسيق والدعم في العنابر والمطارات لضمان العناية بأمر أي عقبات تتعلق بتحميل البضائع، أو التصريف، أو تزويد الطائرات بالوقود أو تجهيزها للإقلاع من جديد بأقل قدر من التأخير.

٨٤- وتضطلع مكاتب **البرنامج** الفرعية في المقاطعات بمسؤولية ضمان الشحن الفوري للسلع الغذائية من نقاط التسليم الأمامية إلى مواقع التوزيع بالتعاون الوثيق مع الشركاء المنفذين **للبرنامج**. وقد تم الاتصال فعلا بوزارة الشؤون الاجتماعية والاندماج لتوفير شاحنات إضافية لعمليات النقل الثانوية دون تحمل **البرنامج** لأي نفقات. والعائق الأكبر أما النقل الثانوي في العديد من المواقع المعزولة المفتقرة إلى الطرق هو نقص الوقود الذي تدعو الحاجة إلى نقله جوا إلى تلك المواقع. وبالنظر إلى هذه الحاجة إلى نقل بضائع المعونات الإنسانية إلى معظم الجهات جوا فإن معدل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة يصل إلى ٣٢٢ دولارا للطن الواحد. ويعكس هذا المعدل الخفض المحقق في تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠ في ظل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٥٩، من المستوى الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في البداية وقدره ٣٥٥ دولارا للطن الواحد.

## الرصد والتقييم الجاري ورفع التقارير

٨٥- يرمي نظام الرصد والتقييم (الجاري) إلى قياس ما يلي: (١) تقدم العمليات بالمقارنة مع الأنشطة المزمعة؛ (٢) أثر مساعدات **البرنامج** الغذائية وأنشطة مشروعاته على الأوضاع الحياتية للمستفيدين. وبما أن مراقبة سير العمليات هو شرط مسبق أساسي للرصد الفعال للأثر فإن المكتب القطري سيعزز نظام الرصد الحالي عبر توحيد وتحليل البيانات الكمية القائمة بصورة منتظمة. وسينفذ مكتب التقييم عملية تقييم داخلية قبيل انتهاء عام ٢٠٠١، وستستخدم نتائجها في تصميم مساعدات **البرنامج** اللاحقة.

٨٦- وسيستخدم نظام الرصد نماذج وقوائم تدقيق معينة وسيكفل جمع كل البيانات المطلوبة للتقارير على نحو موحد وقابل للمقارنة. وسيتم تقسيم المعلومات بحسب مجموعات المستفيدين والفئات الجنسية.

٨٧- وحيثما أمكن فإن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين، المجموعة من خلال مزيج من نماذج التقارير الشهرية والفصلية التي يعدها الشركاء المنفذون والمكاتب الفرعية، ستخزن في قاعدة بيانات مركزية في المكتب القطري. وستتاح هذه المعلومات لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها للاستفادة منها في إعداد الخرائط وتحديثها.

٨٨- وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لعنصر الإحياء في البرنامج الشامل، فإن **البرنامج** سيتعاون بصورة وثيقة مع الشركاء المنفذين لضمان توافر مستوى كاف من الرصد والتقارير المعززة، وهو ما سيوفر معلومات أساسية عن أنشطة الإحياء وخلق الأصول، وعن أثر هذه الأنشطة على المجتمعات المحلية المقصودة.

٨٩- وسيعمل **البرنامج** بتنسيق وثيق مع الشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لقياس أثر المساعدات الإنسانية. وسيتم تتبع مجموعة منتقاة من المؤشرات، بما في ذلك مؤشرات الحالة التغذوية والصحية، بالمقارنة مع المعلومات القاعدية بغية قياس مدى فعالية أنشطة **البرنامج**. وستشمل مؤشرات الأثر متعدد القطاعات (والتي لا ترتبط فقط بالمساعدات الغذائية) عناصر مثل ما يلي:

- المعدلات الشاملة لسوء التغذية الحاد؛
- معدلات الإصابة بالأمراض؛
- الاتجاهات في عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية المعتدل أو الحاد ممن يرتادون مراكز التغذية التكميلية أو العلاجية؛ و
- معدلات إعادة استقبال الأطفال الذين يرتادون مراكز التغذية التكميلية أو العلاجية.

٩٠- وبالإضافة إلى إجراءات الرصد ورفع التقارير المذكورة أعلاه فإن المكتب القطري سيجمع معلومات نوعية إضافية تتعلق بعملياته وأثرها وذلك من خلال تقديرات دورية ومرنة على مستوى المجتمعات المحلية. وستوفر البيانات القاعدية من خلال مسوح الاقتصاد الغذائي الأسري التي ستنفذ في صفوف المجموعات السكانية المستفيدة (انظر الفقرة ٣٥). كما أن الرصد المنتظم لعينة من هذه الأسر سيتيح استخلاص النتائج فيما يتصل بتأثيرات البرنامج على الأوضاع المعيشية للسكان المستفيدين ككل.

## المثبطات، والإزاحة، والاتكالية

٩١- يخلق استمرار النزاع ووجود الألغام الأرضية عقبات شديدة في وجه الوصول إلى الأراضي الزراعية واستخدامها في العديد من أرجاء البلاد. وفي بعض المناطق فقد أجبر المزارعون على هجر أراضيهم بسبب تزايد المخاطر المحيطة بزراعة محاصيلهم أو حصادها. وفي هذه المناطق فإن مساعدات **البرنامج** الغذائية لا تخلف الكثير من الآثار الضارة على الأسواق المحلية. وبغية ضمان الرصد الوثيق لأنشطة **البرنامج** في هذا الصدد فإن **البرنامج** قد استحدث أداة لتحديد المناطق التي قد تؤدي فيها الأغذية التي يوفرها إلى إزاحة المنتجات والأسواق المحلية. وبفضل هذه الأداة يمكن **للبرنامج** أن يعدل أنشطته تبعا لمقتضى الحال. وتوفر "نشرة هشاشة الأوضاع والأمن الغذائي" التي تصدرها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بانتظام معلومات محدثة عن حالة الأمن الغذائي ودرجة توافر الأغذية على مستوى الأقسام. وقدر المستطاع فإن **البرنامج** يوجه معوناته نحو تلك الأسر المحرومة من القدرة الشرائية، بحيث لا تؤثر أغذية **البرنامج** على أسعار الأسواق.

٩٢- ومنذ عام ١٩٩٨ فقد اتبع المكتب القطري **للبرنامج** في أنغولا سياسة شراء السلع المنتجة محليا حيثما أمكن. على أن هذه السياسة مقيدة بالضعف الشديد للإنتاج المحلي الناجم عن انفلات حبل الأمن والألغام الأرضية. ومن العسير للغاية تطبيق إجراءات المناقصات بطريقة وافية في السياق الأنغولي.

## التدابير الأمنية

٩٣- مع استمرار الحرب وهجمات حرب العصابات، فإن موظفي **البرنامج** وما لديه من أصول ما يزالون عرضة لأخطار متواصلة بسبب الآثار المباشرة للقتال ومن الانهيارات المحتملة للقانون والنظام. وتظل مخزونات أغذية

**البرنامج** مهددة على نحو خاص بأعمال النهب أو الاختلاس في العنابر. كما أن أغذية **البرنامج** تتعرض لهجمات قطاع الطرق عند نقلها برا.

٩٤- ويشارك المكتب القطري في التدابير الأمنية للنظام الموحد للأمم المتحدة ولديه مسؤول أمني متفرغ يعنى بتنسيق الهيكل الأمني **للبرنامج** وضمان ترتيبات وافية في كل المكاتب.

٩٥- وتخضع الترتيبات الأمنية في المكاتب الفرعية والعنابر المركزية لاستعراض دائم بغية تلبية المعايير المثلى بصورة فعالة. وفي العنابر يجري تحسين شبكات الإضاءة، وتحديث المنشآت الكهربائية، كما يتم حاليا تبديل عدة مولدات كهربائية. وفي الحالات التي تكون فيها الأسيجة بالغة الانخفاض يتم تركيب أسلاك شائكة ومواد تسييج, وتحظى معظم العنابر في كل المقاطعات بحماية قوات الشرطة.

٩٦- وقد زودت مكاتب **البرنامج** الفرعية على مستوى المقاطعات في المناطق المعرضة لأخطار شديدة مثل لوينا، وكويتو، وهوامبو، ومالانغي، بمعدات تكفل حماية موظفي **البرنامج**. وبالإضافة إلى ذلك فإن **البرنامج** سيواصل توظيف استثمارات كبيرة في صيانة هيكل اتصالاته، وهو ما يتضمن الاتصالات الراديوية ذات التردد العالي جدا والتردد العالي والبريد الإلكتروني المستند إلى أجهزة الراديو.

### الآلية الاحترازية

٩٧- قام المكتب القطري **للبرنامج** في أنغولا في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ بإرساء إطار للتخطيط الاستراتيجي والاحترازي لتدعيم استعداد المكتب لمواجهة حالات الطوارئ. وبالنظر إلى الطابع الحركي للوضع في البلاد فإن التخطيط الاحترازي يستخدم لتمكين **البرنامج** من الاستجابة على وجه السرعة للظروف المتغيرة ومن إعادة توجيه أنشطته بحيث تلبي الغايات الاستراتيجية للعملية. وفي هذه الإطار الجاري يتم تحديد الحالات والتصورات المحتملة وتعيين ردود **البرنامج** التفصيلة المزمعة عليها. وسيستمر العمل بهذه الآلية في ظل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٥٩ (التوسع الأول)، مع توجيه التخطيط الاحترازي نحو تنفيذ أنشطة الإنعاش حيثما وكلما كان ذلك مستطاعا.

## استراتيجية إنهاء المعونة

٩٨- تعتمد استراتيجية إنهاء المعونة على تطور الأوضاع. وفي ظل الظروف الجارية فإن **البرنامج** يعتزم خفض عمليات الإغاثة التي ينفذها تدريجيا وزيادة دعم أنشطة الطوارئ/الإنعاش مثل الغذاء مقابل العمل وإعادة الاستيطان شيئا فشيئا. ولذلك فإن العملية المقترحة للإغاثة والإنعاش تمثل تحولا من مساعدات الإغاثة الصرفة إلى الإغاثة/الإنعاش، كما أنها ستعزز من استحداث استراتيجيات للاعتماد الذاتي.

# الملحق الأول

**توزيع تكاليف المشروع**

| | الكمية (طن) | متوسط التكلفة للطن الواحد | القيمة (دولار) |
|---|---|---|---|
| **التكاليف التي يتحملها البرنامج** | | | |
| **ألف- تكاليف التشغيل المباشرة** | | | |
| السلعة[1] | | | |
| - الذرة | ١٧٨ ٥٢٢ | ١٢٣,٣٦ | ٢٢ ٠٢٢ ٤٧٤ |
| - البقول | ٢٢ ١٢٨ | ٢٢٩,٦٠ | ٥ ٠٨٠ ٥٨٩ |
| - الزيت | ١١ ٤٤٤ | ٧١٩,٩١ | ٨ ٢٣٨ ٦٥٠ |
| - خليط الذرة والصويا | ١٠ ٠٧٨ | ٢٦١,١١ | ٢ ٦٣١ ٤٦٧ |
| - السكر | ٤ ٣٠٠ | ٢٨٠ | ١ ٢٠٤ ٠٠٠ |
| - الملح | ٢ ٣١١ | ٦٠ | ١٣٨ ٦٦٠ |
| **مجموع السلع** | **٢٢٨ ٧٨٣** | **١٧١,٨٥** | **٣٩ ٣١٥ ٨٣٩** |
| النقل الخارجي | | ١٠٦ | ٢٤ ٢٥٠ ٩٩٨ |
| النقل الداخلي والتخزين والمناولة | | ٣٢٢ | ٧٣ ٦٦٨ ١٢٦ |
| **مجموع النقل البري والتخزين والمناولة** | | **٣٢٢** | **٧٣ ٦٦٨ ١٢٦** |
| **تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى** | | | **٣ ٢٠٩ ١٢٦** |
| **باء- تكاليف الدعم المباشر (للإطلاع على التفاصيل انظر الملحق الثاني)** | | | |
| **المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة** | | | **١٥ ٠٩٥ ٣١٥** |
| **جيم- تكاليف الدعم غير المباشر (٧.٨ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)** | | | |
| **المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر** | | | **١٢ ١٣٢ ٠٨٦** |
| **مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج** | | | **١٦٧ ٦٧١ ٦٤٤** |

[1] هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

# الملحق الثاني

## متطلبات الدعم المباشر *(بالدولار)*

| | |
|---|---|
| **الموظفون** | |
| الدوليون | ٥ ٦٨١ ٢٥٠ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٥٢ ٥٠٠ |
| الخبراء الاستشاريون الدوليون وموظفو عقود الخدمة الخاصة | ١٧٥ ٠٠٠ |
| تكاليف النظام الموحد للأمم المتحدة | ٢١٨ ٧٥٠ |
| الموظفون المحليون والمؤقتون | ٣ ٥٠٥ ٤٥٠ |
| العمل الإضافي | ١٠٣ ١٢٥ |
| **المجموع الفرعي** | **٩ ٧٣٦ ٠٧٥** |
| **خدمات الدعم التقني والتدريب** | |
| رصد وتقييم المشروع | ٧٥ ٠٠٠ |
| التدريب (الموظفون والنظراء) | ٩٣ ٧٥٠ |
| الموظفون الآخرون (مع التحديد) | |
| تعويضات المخاطر | ١٠٩ ١٤٨ |
| الاستراحة والاستجمام | ٢١٩ ٩١٥ |
| المرافق – التحسينات | ٦٦ ٢٥٠ |
| الصحف والدوريات | ٥ ٠٠٠ |
| الضيافة | ٥ ٠٠٠ |
| نفقات نثرية | ٤١ ٢٥٠ |
| الإعلام العام | ١٨ ٧٥٠ |
| تكاليف التأمين (تدفع في المقر الرئيسي) | ٦٢ ٥٠٠ |
| تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها | ٨٥٤ ٩٧١ |
| **المجموع الفرعي** | **١ ٥٥١ ٥٣٤** |
| **السفر وبدل المعيشة اليومي** | |
| السفر الدولي | ٤٥ ٠٠٠ |
| السفر العام | ١٠٠ ٠٠٠ |
| بدل المعيشة اليومي لوضع المهمة | ١٤٧ ٢٠٠ |
| السفر الداخلي | ٤٤٠ ٠٠٠ |
| **المجموع الفرعي** | **٧٣٢ ٢٠٠** |
| **النفقات المكتبية** | |
| إيجار المرافق | ٥٣٦ ٦٢٥ |
| الخدمات | ٢٠ ٠٠٠ |
| الاتصالات | ٤٠٠ ٠٠٠ |
| الإمدادات المكتبية | ٣٦٠ ٠٠٠ |
| إصلاح المعدات وصيانتها | ٦٢ ٥٠٠ |
| **المجموع الفرعي** | **١ ٣٧٩ ١٢٥** |
| **عمليات المركبات** | |
| الوقود والصيانة | ٤٣٧ ٥٠٠ |
| **المجموع الفرعي** | **٤٣٧ ٥٠٠** |
| **المعدات** | |
| المركبات | ٩٦ ٠٠٠ |
| معدات الاتصال | ٢٠٠ ٠٠٠ |
| المعدات الحاسوبية | ١٧٠ ٠٠٠ |
| الأثاث والمعدات | ١٤ ١٣١ |
| بنود أخرى (مع التحديد) | |
| المولدات والناسخات وما إلى ذلك | ٥٠ ٠٠٠ |
| **المجموع الفرعي** | **٥٣٠ ١٣١** |
| **بنود أخرى** | |
| المناصرة | ٦٧٨ ٧٥٠ |
| بنود أخرى | |
| تقييم مكتب التقييم | ٥٠ ٠٠٠ |
| **المجموع الفرعي** | **٧٢٨ ٧٥٠** |
| مجموع تكاليف الدعم المباشر | ١٥ ٠٩٥ ٣١٥ |

# الملحق الرابع

**مساعدات البرنامج من أغذية الطوارئ المقدمة إلى أنغولا**

| رقم المشروع | النوع | المدة | المستفيدون (العدد) | الكمية (طن) | مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج (دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٥٣١ | E | ١٩٩١/٢/١-١٩٩٠/١١/٢ | ٧٢١ ٩٣٩ | ٢٩ ١٨٣ | ١٨ ٣٤٤ ١٧١ |
| ٤٩١٣ | E | ١٩٩٣/١/١-١٩٩٢/٤/١ | ٢٥٠ ٠٠٠ | ١٧ ٨٤٥ | ٩ ٤٩٥ ٧٧٩ |
| ٤٩٤٥ | E | ١٩٩٢/١٢/٣١-١٩٩٢/٧/١ | ٧٥٨ ٠٠٠ | ٦٩ ٢١٣ | ٣٩ ٨٠٣ ٢١٩ |
| ٥٢٩٨ | E | ١٩٩٤/٦/٣٠-١٩٩٣/٧/١ | ١ ٩٦٣ ٠٠٠ | ١٠٣ ١٧٧ | ٦٢ ٦٢٩ ٣١٩ |
| ٥٢٩٨ (التوسع الأول) | E | ١٩٩٥/٦/٣٠-١٩٩٤/٢/١ | ١ ٩٣٦ ٠٠٠ | ١٥٨ ٥١٠ | ٨٠ ٩١٩ ٨١٩ |
| ٥٢٩٨ (التوسع الثاني) | E | ١٩٩٦/٢/٢٩-١٩٩٥/٧/١ | ١ ٣٤٥ ٠٠٠ | ٤٦ ٢٠٣ | ٢٧ ١٤٨ ٩٢٦ |
| ٥٦٩٨ | E | ١٩٩٦/١١/١٤-١٩٩٦/١/١٥ | ٢٥٥ ٠٠٠ | ٢٧ ١٥٥ | ١٤ ٩٣٢ ٩١٢ |
| ٥٦٩٨ (التوسع الأول) | E | ١٩٩٧/٩/٣٠-١٩٩٧/٥/١ | ٣١٥ ٠٠٠ | ٢٠ ٠٦٠ | ١٣ ٣٩٩ ٤٩٦ |
| ٥٦٠٢ | X | ١٩٩٧/٢/٢٨-١٩٩٦/٣/١ | ١ ٣٠٠ ٠٠٠ | ٨٤ ٨٢٢ | ٥٣ ٤٣٥ ٥٨٨ |
| ٥٦٠٢ (التوسع الأول) | X | ١٩٩٨/٢/٢٩-١٩٩٧/٣/١ | ٦٦٢ ٠٠٠ | ٩٦ ٠٣٣ | ٧١ ٣٤٧ ٦٥٣ |
| ٥٦٠٢(التوسع الثاني) | X | ١٩٩٩/٨/٣١-١٩٩٨/٣/١ | ٥٣٩ ٥٠٠ | ٧٩ ٨٤٠ | ٦٣ ٣٧٧ ٥٨٥ |
| ٦١٣٨ | E | ١٩٩٩/١٢/٣١-١٩٩٩/٩/١ | ٧٩٨ ٠٠٠ | ٥١ ١٣٨ | ٣٧ ٧٣٦ ٠٢٠ |
| ٦١٥٩ | X | ٢٠٠٠/١٢/٣١-٢٠٠٠/١/١ | ١ ٥٤٤ ٩٠٠ | ٢٧٧ ٠٧٤ | ٢٠٧ ٦٨٧ ٩٣١ |
| **المجموع** | | | **١٢ ٣٨٨ ٣٣٩** | **١ ٠٦٠ ٢٥٣** | **٧٠٠ ٢٥٠ ٤١٨** |

E = عملية طوارئ

X = عملية إغاثة ممتدة أو عملية إغاثة ممتدة وإنعاش

## الملحق الخامس

### حالة الأمن الغذائي بحسب البلدية في أغسطس/آب ٢٠٠٠

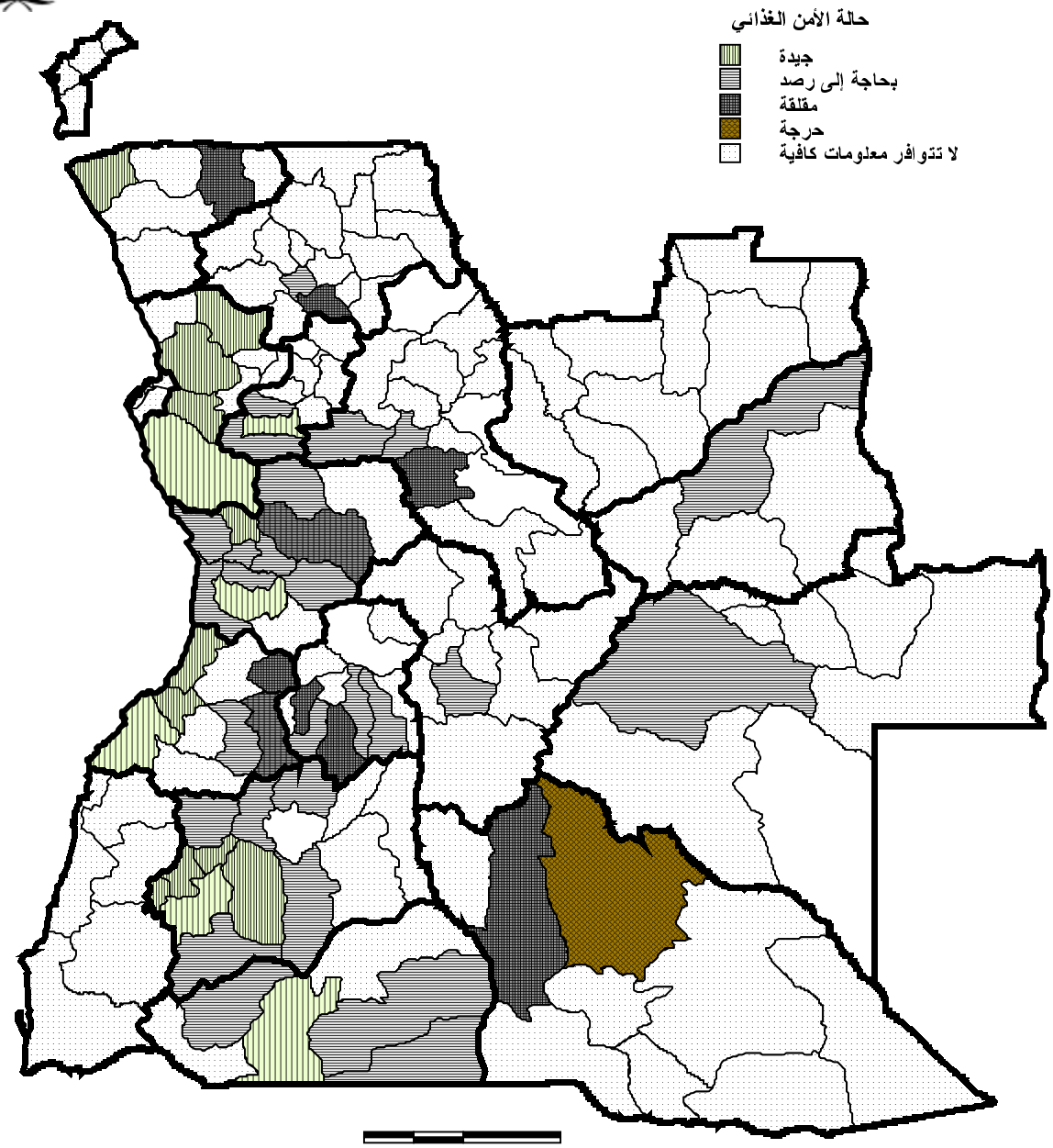


طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود

# الملحق الثالث

## المستفيدون من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بحسب الفئة والمقاطعة

| الرقم | المقاطعة | النازحون الجدد | العائدون | التغذية العلاجية/التكميلية | | | المرافقون | المطابخ المجتمعية | الغذاء مقابل العمل | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | حصص كاملة مجانية | حصص كاملة | حصص طرية | حصص جافة | حصص فردية للأسر* | المرافقون** | دون سن الخامسة | الغذاء مقابل العمل | المجموع |
| ١ | بنغو | ٥ ٠٠٠ | ٥ ٠٠٠ | ٧٠٠ | - | | ٨٢٥ | ٣ ٧٥٠ | ١٠ ٠٠٠ | ٢٥ ٢٧٥ |
| ٢ | بنغولا | ٢٥ ٠٠٠ | ١١ ٠٠٠ | ٢ ٥٠٠ | ٣ ٥٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ | ١ ٢٠٠ | ٣٥٠ | ١٢ ٥٠٠ | ٨٦ ٠٥٠ |
| ٣ | باي | ٤٥ ٠٠٠ | ١٢ ٠٠٠ | ٩٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ٥٤ ٥٠٠ | ٩٠٠ | ١٢ ٢٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ | ١٦٥ ٥٠٠ |
| ٤ | كونيني | ١ ٠٠٠ | ٢ ٠٠٠ | ١٠٠ | ١ ٢٠٠ | | ١٠٠ | ٢ ٩٠٠ | ١٢ ٥٠٠ | ١٩ ٨٠٠ |
| ٥ | هوامبو | ٣٠ ٠٠٠ | ١٤ ٠٠٠ | ٨ ٠٠٠ | ٨ ٠٠٠ | ٨٠ ٠٠٠ | ٤ ٥٠٠ | ٩ ٣٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | ١٧٨ ٨٠٠ |
| ٦ | هويلا | ٢٠ ٠٠٠ | ٢٠ ٠٠٠ | ١٥٠ | ٤ ٥٠٠ | | ١٥٠ | ٦ ٣٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ | ٨١ ١٠٠ |
| ٧ | كوانزا نورتي | ١٧ ٠٠٠ | ٦ ٠٠٠ | ١ ٠٠٠ | - | | ٥٠٠ | ٢ ٣٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | ٥١ ٨٠٠ |
| ٨ | كوانزا سول | ١٢ ٠٠٠ | ٦ ٠٠٠ | ١٠٠ | ٢٠٠ | | ١٠٠ | ١ ٣٧٠ | ٢٣ ٧٥٠ | ٤٣ ٥٢٠ |
| ٩ | كواندو-كوبانغو | ١٥ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ | ١٣٠ | ٣٢٠ | | ١٣٠ | ٤ ٨٥٠ | ١٠ ٠٠٠ | ٣٤ ٤٣٠ |
| ١٠ | لواندا | ١٠ ٠٠٠ | ٥ ٠٠٠ | ٤٥٠ | ٧٠٠ | | ٦٠٠ | ٣ ٦٠٠ | ٥ ٠٠٠ | ٢٥ ٣٥٠ |
| ١١ | لوندا سول | ٢٥ ٠٠٠ | ٣ ٠٠٠ | ٥٠٠ | ١٠٠ | | ٥٠٠ | ٢ ٠٥٠ | ١٠ ٠٠٠ | ٤١ ١٥٠ |
| ١٢ | مالاني | ٢٠ ٠٠٠ | ٢٠ ٠٠٠ | ٣ ٥٠٠ | ٢ ٠٠٠ | ٢٧ ٥٠٠ | ٩٠٠ | ١١ ٦٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | ١١٠ ٥٠٠ |
| ١٣ | موكسيكو | ٣١ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ | ٢٠٠ | ١ ٠٠٠ | | ٢٥٠ | ٦ ٠٥٠ | ٣٠ ٠٠٠ | ٧٢ ٥٠٠ |
| ١٤ | ناميبي | ٢ ٠٠٠ | - | ٥٠ | ٨٥٠ | | ٥٠ | ٢ ٤٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ١٥ ٣٥٠ |
| ١٥ | أويجي | ٣٠ ٠٠٠ | ٥ ٠٠٠ | ٩٠٠ | - | | ٥٠٠ | ٣ ٣٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ | ٦٩ ٧٠٠ |
| ١٦ | زائير | ٥ ٠٠٠ | ٣ ٠٠٠ | ٣٠٠ | - | | ٢٥٠ | ٧٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ١٩ ٢٥٠ |
| | **المجموع** | **٢٩٣ ٠٠٠** | **١٢٠ ٠٠٠** | **١٩ ٤٨٠** | **٣٢ ٣٧٠** | **١٩٢ ٠٠٠** | **١١ ٤٥٥** | **٧٣ ٠٢٠** | **٢٩٨ ٧٥٠** | **١ ٠٤٠ ٠٧٥** |

*** سيختبر تدبير توفير حصص غذائية لأسر الأطفال في مراكز التغذية على أساس رائد قبل توسيعه المحتمل إلى مقاطعات أخرى خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.**

** المرافقون هم أولئك الذين يصطحبون الأطفال لتلقي الوجبات الطرية أو يصطحبون المصابين بمرض السل.